

## أثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى

١٥ "الإيراد من العقود مع العملاء" على جودة  
الارباح المحاسبية "دراسة ميدانية على الشركات  
المدرجة في سوق الأسهم السعودية"

د/ علاء الدين توفيق إبراهيم ضيف

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة - جامعة طنطا

## ملخص البحث

يهدف البحث إلى دراسة أثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى رقم (١٥) على جودة الارباح المحاسبية. ولتحقيق هدف البحث قام الباحث بالإعتماد على مفهوم نظرية الوكالة لتطوير إطار لدراسة وتحليل والتنبؤ بأثر تطبيق المعيار على كل من قيمة الاستحقاق الاختيارى والقيمة المعلوماتية للارباح، كمقاييس لجودة الارباح المفصح عنها بالقوائم المالية ، ثم تطبيق الاطار على القوائم المالية لعدد ١٠٨ شركة من الشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودى ، خلال عامى ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ .

ولقد ساهم البحث من خلال تحليل نتائج الإختبارات الإحصائية لفروض البحث فى تقديم أدلة ميدانية لأثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى رقم (١٥) على جودة الارباح المحاسبية ، والتي يمكن تلخيصها فى نتيجتين رئيسيتين. حيث تتمثل النتيجة الاولى فى عدم وجود أثر معنوى لتطبيق معيار التقرير المالى الدولى رقم (١٥) على قيمة الاستحقاق الاختيارى بالقوائم المالية للشركات وذلك بصرف النظر عن طبيعة القطاع الاقتصادى الذى تنتمى اليه. بينما تتمثل النتيجة الثانية فى وجود أثر معنوى لتطبيق معيار التقرير المالى الدولى رقم (١٥) على القيمة المعلوماتية للارباح المفصح عنها بالقوائم المالية للشركات وذلك بصرف النظر عن طبيعة القطاع الاقتصادى الذى تنتمى اليه. حيث أصبحت الأرباح المفصح عنها بالقوائم المالية للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودى، بعد تطبيق المعيار، أكثر معلوماتية للمستثمرين والأطراف الأخرى ذات المصلحة، وذلك بصرف النظر عن طبيعة القطاع الاقتصادى الذى تنتمى اليه تلك الشركات.

**الكلمات المفتاحية:** معيار التقرير المالى الدولى رقم (١٥)، جودة الارباح، القيمة المعلوماتية للارباح، الاستحقاق الاختيارى.

# **The impact of the Implementation of IFRS 15 "Revenue from Contracts with Customers" on the quality of Accounting Earnings. An Empirical Study on the Saudi Arabia listed Firms**

## **Abstract**

The objective of this study is to measure the impact of the implementation of IFRS 15 "Revenue from Contracts with Customers" on the quality of accounting earnings. To achieve this objective, the agency theory is used to derive research hypotheses and identify the effects of implementing of IFRS 15 on value relevance of earning, and discretionary accruals as proxies of earning quality. This research uses a quantitative research approach. The research sample included 108 firms with (216) annual reports over a two-year period (2017 and 2018). The empirical evidence reported in this study can be grouped into two main results. Firstly, there is a non-significant impact of the implementation of IFRS 15 on discretionary accruals. Secondly, there is a significant impact of the implementation of IFRS 15 on value relevance of earning. Finally, the findings provide evidence that implementation of IFRS 15 lead to increase Value relevance of accounting earnings. As the profits disclosed in the financial statements of the companies listed in the Saudi stock market, after applying the International Financial Report Standard No. (15), became more informative for investors and other interested parties, regardless of the nature of the economic sector to which these companies belong.

**Keywords:** IFRS 15, Earning quality, Value relevance, Discretionary accruals.

## ١ - مقدمة

يقوم المستثمرون من الافراد والمؤسسات المالية وغيرهم من الاطراف ذات المصلحة، باتخاذ العديد من القرارات الاستثمارية والتمويلية، ويعتمد مدى كفاءة وفعالية هذه القرارات، ومن ثم كفاءة الأسواق المالية، بشكل مباشر أو غير مباشر على جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالقوائم المالية للشركات، لهذا يمثل موضوع جودة القوائم المالية محور الارتكاز بأدبيات المحاسبة المالية بصفة عامة وجودة الأرباح المحاسبية بصفة خاصة. وفي هذا الصدد يمثل عنصر الإيرادات أحد أهم المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية، حيث يتم تضمين عنصر الإيرادات بقائمة الدخل الشامل للشركات ومن ثم يتأثر صافي الربح بقيمة تلك الإيرادات هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ترتبط قيمة الإيرادات ببعض العناصر التي يتم التقرير عنها بكل من قائمة المركز المالي و قائمة التدفقات النقدية للشركة. ولهذا يمثل عنصر الإيرادات أكثر الأرقام المحاسبية المنشورة حسماً في تقييم الأداء المالي الحالي والتنبؤ بالأداء المالي المستقبلي للشركات (Kasztelnik, 2015; Wagenhofer, 2014).

ومن ثم إذا كان رقم الإيراد المفصح عنه بقائمة الدخل الشامل غير متوافق مع طبيعة ونوعية الأحداث الاقتصادية التي نشأ عنها أو تم فهمه بشكل غير صحيح من جانب مستخدمي القوائم المالية، فان ذلك سيؤدي الى آثار سلبية على جودة القوائم المالية للشركات بصفة عامة وجودة الأرباح المحاسبية بصفة خاصة، ولهذا ترتبط عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتقرير عن الإيراد، ارتباطاً وثيقاً بجودة القوائم المالية. حيث تؤثر تلك القرارات على قائمة الدخل الشامل، بالإضافة الى تأثيرها على رصيد كل من العملاء والمدفوعات المقدمة والمخصصات المرتبطة بالعقود مع العملاء، وقيمة صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية. ومما هو جدير بالذكر أن الاعتراف بالإيراد، يتطلب قيام الإدارة العليا باتخاذ ثلاث قرارات أساسية وهي متى يتم الاعتراف بالإيراد، كيف يتم قياس قيمته، بالإضافة الى تحديد طبيعة ونوعية معلومات الإيراد المفصح عنها بالقوائم المالية للشركة. وعند اتخاذ أى من هذه القرارات فمن المحتمل ممارسة الإدارة العليا سلوكاً انتهازياً من خلال تسجيل إيرادات وهمية، أو الاعتراف بالإيراد مع عدم شحن البضاعة حتى نهاية الفترة المالية...الى غير ذلك من أساليب التلاعب فى عنصر الإيرادات بالقوائم المالية أو ما يسمى بإدارة الإيرادات.

ومن ثم برز موضوع الاعتراف بالإيراد أحد أهم الموضوعات المعقدة في أدبيات المحاسبة المالية (Holzmann and Ramnath, 2013 ; Bohusova, and Danuse, 2009; Schipper, et al., 2009) ، وكذلك أحد الموضوعات التي توليها الهيئات المسؤولة عن إصدار معايير المحاسبة المالية إهتماماً خاصاً. وفي هذا السياق إشتراك كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB، منذ أكثر من عقد ، فى مشروع لإعداد وإصدار

معيار مشترك للاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء. وكانت نتيجة هذا المشروع المشترك قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية، في سنة ٢٠١٤، بإصدار معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) "الإيراد من العقود مع العملاء"، متضمناً إطاراً شاملاً لمساعدة الإدارة العليا للشركات على إتخاذ القرارات المرتبطة بالتقرير عن الإيرادات بالقوائم المالية لها، (Khamis, 2016; Cristin, 2015; Fisher, 2014, Holzmann and Ramnath, 2013; Gallistel et al., 2012)، وذلك بغية تحقيق أربعة أهداف رئيسية وهي:

أ- إزالة التناقضات وأوجه الضعف في المعايير والممارسات الحالية، الدولية والأمريكية، للاعتراف بالإيراد.

ب- توفير إطار أكثر قوة لمعالجة المشاكل المحاسبية المرتبطة بالاعتراف بالإيراد.

ت- تحسين قابلية القوائم المالية للمقارنة عبر الشركات والصناعات والأسواق المالية المختلفة على مستوى العالم.

ث- تبسيط عملية إعداد القوائم المالية.

إن تطبيق أحد المعايير الدولية للتقرير المالي سيعترب عليه آثاراً إقتصادية سلبية أو إيجابية. حيث تتمثل الآثار الإيجابية في تعزيز جودة المحتوى الاعلامي للقوائم المالية، بمعنى أن تطبيق المعيار الجديد يوفر معلومات أكثر ملائمة وفائدة بالمقارنة بالمعيار أو المعايير الدولية السابقة، مما يساعد على الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الشركة وأصحاب المصلحة، ومن ثم التأثير إيجابياً على كفاءة الأسواق المالية ( هيكل ٢٠١٥ ، خليل ، ٢٠١٧ ، الصاوي ٢٠١٥ ، هاشم ٢٠١٨ ، عبد المنعم، ٢٠١٥ ، Nadia, 2018 ; Knorová, 2016)، بينما تتمثل الآثار السلبية في انخفاض جودة المحتوى الاعلامي للقوائم المالية، ومن ثم تفاقم ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الشركة وأصحاب المصلحة، مما يؤثر سلبياً على كفاءة الأسواق المالية (Kasztelnik, 2015).

## ٢- مشكلة البحث

إن تحقيق آثار إقتصادية إيجابية ، نتيجة تطبيق أحد معايير التقارير المالية الدولية الجديدة، يعتمد على مجموعة من المتغيرات ، منها على سبيل المثال البيئة القانونية ومدى الإلتزام بالقواعد المنظمة للإفصاح ... إلى غيرها من المتغيرات الخارجية المحيطة بالشركة، بالإضافة إلى البيئة الثقافية وسلوك الإدارة العليا عند إتخاذ القرارات المرتبطة بعملية التقرير المالي... إلى غيرها من المتغيرات الداخلية للشركة (Houque, 2017; Clarkson, et al., 2011).

وفى هذا السياق أفرزت مجموعة من الدراسات المحاسبية أدلة ميدانية تؤكد على وجود تأثير إيجابي محتمل من تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على كل من جودة القوائم المالية، وجودة الأرباح المحاسبية، وتحسين المحتوى الإعلامي للقوائم المالية (المليجي، ٢٠١٥، عوض وآخرون، ٢٠١٥، عبد المنعم، (Nadia, 2010;2018)). وعلى الجانب الآخر أفرزت مجموعة أخرى من الدراسات المحاسبية أدلة ميدانية تؤكد على أن معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) يمثل مزيجاً معقداً من مختلف المعايير السابقة للاعتراف بالإيراد، لذلك فإن الأهداف المحددة مسبقاً لإصدار المعيار، والتي تم صياغتها بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية هي، على الأقل، مشكوك فيها من الناحية العملية (Kasztenik,2015). بالإضافة إلى أن تطبيق المعيار يتطلب الاعتماد على التفسيرات والتقديرات الشخصية من قبل الإدارة العليا للشركات، مما قد يؤدي إلى معالجات محاسبية خاطئة (Haggenmüller, 2019). كذلك أكدت بعض الدراسات المحاسبية الأخرى أن جميع الشركات سوف تتأثر بمعيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، هذا التأثير سيتضمن كل من أنظمة الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي، بالإضافة إلى التأثير على طبيعة ونطاق الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية، ومؤشرات الأداء المالي للشركات. (Oyedokun, 2016; Derun, 2017; Fladt, and Heintges, 2016; Munter, 2016).

ومما هو جدير بالذكر أن معظم الدراسات السابقة، إتمدت على المنهج التحليلي وقوائم الإستقصاء كأداة بحث، لتحليل الآثار الاقتصادية المحتملة لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، قبل تاريخ بداية سريانه، على جودة القوائم المالية منها على سبيل المثال دراسة كل من (الصاوي ٢٠١٥ ، هاشم ٢٠١٨، عبد المنعم، ٢٠١٥ ، KPMG, 2015 ، Kulikova, et al.,2014) وندرة الدراسات المحاسبية التي إتمدت على المدخل الكمي لدراسة أثر تطبيق المعيار على جودة القوائم المالية للشركات (PWC, 2016). مما أدى إلى وجود جدل بين الباحثين والمهنيين، على حد سواء، تجاه الآثار الاقتصادية المحتملة لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على جودة القوائم المالية للشركات. وفى ظل هذا الجدل وندرة الأدلة الكمية في أدبيات المحاسبة تجاه الآثار الاقتصادية لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، وإمتداداً لهذا الاتجاه من الدراسات، يتناول الباحث عرض وتحليل إطار الإعتراف بالإيراد الوارد بمعيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) ، لتحليل الآثار الاقتصادية المرتبطة بتطبيق المعيار والتي يأتى فى جوهرها جودة الأرباح المحاسبية ، وذلك باستخدام مقياسين لجودة الأرباح المحاسبية وهما الاستحقاق الإختياري والقيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية. ومن ثم يمكن بلورة مشكلة البحث في:

"دراسة وتحليل أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي".

### ٣ - هدف البحث

يتناول الباحث دراسة وتحليل متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) للاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء ، وذلك بهدف التعرف على وتحليل الآثار الاقتصادية المحتملة لتطبيق المعيار على رقم صافى الربح المفصح عنه بالقوائم المالية للشركات . ومن ثم يمكن صياغة هدف البحث فى صورة التساؤل التالى:-

"هل يوجد أثر لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على جودة الأرباح المفصح عنها بالقوائم المالية للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي ؟". وللحصول على إجابة ميدانية لهذا التساؤل ، قام الباحث بالإعتماد على نظرية الوكالة Agency Theory لتطوير إطار لتحليل و التنبؤ بأثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على جودة الأرباح المحاسبية ، وذلك من خلال قياس بعدين لجودة الأرباح المحاسبية وهما الحد من ظاهرة إدارة الأرباح وتحسين القيمة المعلوماتية Value relevancy للأرباح المفصح عنها بالقوائم المالية، ثم تحقيق الإختبار الميدانى للإطار المقترح على الشركات المدرجة بسوق الأسهم بالمملكة العربية السعودية.

### ٤ - منهج البحث

قام الباحث بالإعتماد على المنهج الإستنباطى فى إشتقاق وصياغة فروض البحث المرتبطة بدراسة أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي. بالإضافة إلى إستخدام المنهج الإستقرائى فى جمع البيانات اللازمة لإختبار فروض البحث.

### ٥ أهمية البحث

تتجسد أهمية البحث فى تناوله قضية بحثية معاصرة على المستويين العلمي والعملية، فمن الناحية العملية يساهم البحث فى دراسة وتحليل أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على جودة الأرباح المفصح عنها بالقوائم المالية، مما يوفر دليلاً ميدانياً للهيئات المهنية على أهمية تطوير معايير المحاسبة الدولية لتعزيز جودة القوائم المالية بصفة عامة والأرباح المحاسبية بصفة خاصة، مما ينعكس بأثاره الإيجابية على تحسين كفاءة الأسواق المالية. أما من الناحية العلمية يمثل البحث إمتداداً للدراسات المحاسبية التى تهتم بدراسة وتحليل العلاقة بين معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) وجودة القوائم المالية. حيث تناولت معظم الدراسات السابقة عرض وتحليل ومناقشة الآثار المحتملة

لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، من وجهة نظر معدى ومراجعى القوائم المالية ، وذلك في صورة دراسات استباقية لتاريخ تطبيق المعيار ، ومن ثم ندرة الدراسات السابقة التى إرتكزت على توفير دليل كمي للآثار الاقتصادية بعد تاريخ تطبيق المعيار . وإمتداداً لهذا الإتجاه من الدراسات ساهم البحث في تقديم دليل ميدانى لأثر تطبيق المعيار على جودة الأرباح المفصح عنها بالقوائم المالية ، وذلك من خلال قياس أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على بعدين لجودة الأرباح وهما مقدار الإستحقاق الاختيارى و القيمة المعلوماتية للأرباح المفصح عنها بالقوائم المالية.

## ٦- حدود البحث

وللإعتبارات العملية يقتصر نطاق البحث على الشركات غير المالية المدرجة بسوق الأسهم السعودى، كحدود مكانية للبحث، كما تقتصر الفترة الزمنية للبحث على سنة ٢٠١٧، و سنة ٢٠١٨، كحدود زمنية للبحث، والسبب في اختيار هذه الفترة الزمنية يرجع إلى أن تاريخ تحول الشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودى ، من تطبيق المعايير المحاسبية السعودية إلى معايير التقارير المالية الدولية هو ٢٠١٦/١/١ ، ومن ثم فإن تاريخ أول قوائم مالية معدة وفق معايير التقارير المالية الدولية للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودى هو ٢٠١٧/١٢/٣١، بالإضافة إلى أن تاريخ بدء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) هو ٢٠١٨/١/١ ، ومن ثم فإن تاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ ، يمثل أول قوائم مالية سنوية يتم الالتزام عند إعدادها بتطبيق المعيار .

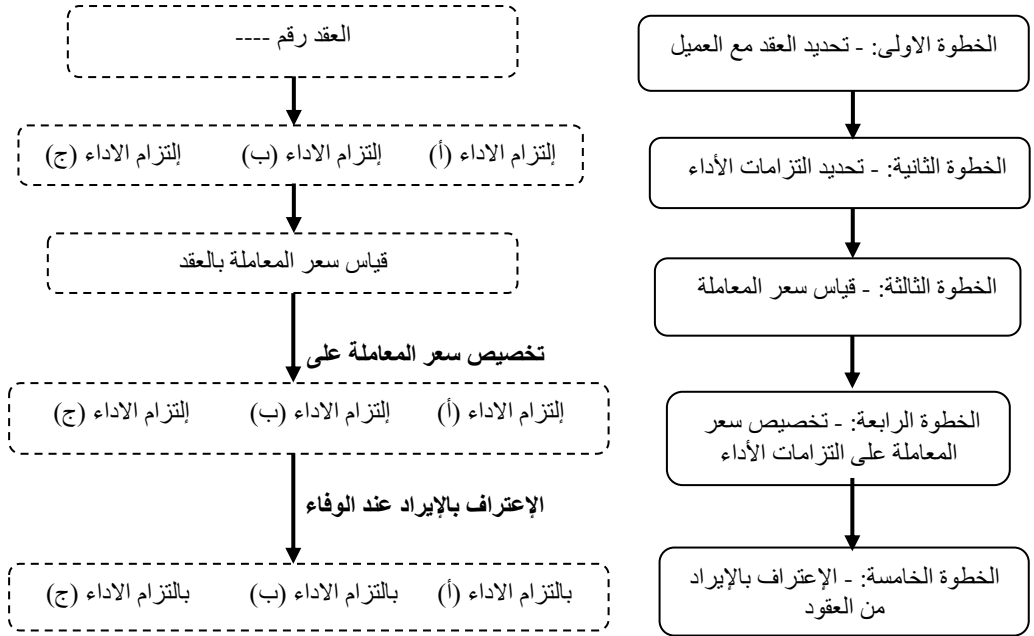
## ٧- تنظيم البحث

ولتحقيق هدف البحث، تم تنظيم الجزء المتبقى من البحث على النحو التالى:  
يتناول القسم الثامن من البحث عرض وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع وهدف البحث، بينما يتضمن القسم التاسع الإطار النظرى للبحث بالإضافة إلى إشتقاق وصياغة فروض البحث، أما القسم العاشر فيتضمن تصميم وتنفيذ الدراسة الميدانية للبحث، وأخيراً يتناول القسم الحادى عشر عرض نتائج وتوصيات البحث.

## ٨ - الدراسات السابقة

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية، في سنة ٢٠١٤، المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥)، بهدف صياغة إطار شامل من المبادئ التي يجب على الشركات أن تطبقها لتقديم معلومات مفيدة إلى مستخدمي القوائم المالية عن طبيعة ومبلغ الإيرادات من العقود مع العملاء والتدفقات النقدية الناشئة عنها، بالإضافة الى توقيت وعدم التأكد المحيط بتلك الإيرادات، ولتحقيق ذلك الهدف إرتكز الإطار على مبدأ أساسي وهو أنه يجب على الشركات أن تثبت الإيراد ليصف تحويل السلع أو الخدمات

المتعهد بها إلى العملاء بمبلغ يعكس العوض الذي تتوقع الشركة أن يكون لها حق فيه في مقابل تلك السلع أو الخدمات. ومن ثم تضمن المعيار إطاراً شاملاً لتحليل معاملات الإيرادات وتوفير مجموعة من الإرشادات لمساعدة الشركات في اتخاذ القرارات المرتبطة بقياس قيمة الإيرادات من العقود مع العملاء وتحديد توقيت الاعتراف بها، ويمكن التعبير عن هذا الإطار كما بالشكل رقم (١) التالي:



(من إعداد الباحث)

شكل ١: إطار المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) للاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء

يتضح من الشكل السابق رقم (١) أن إطار المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) للاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء ، يتطلب من ادارة الشركة تنفيذ خمس خطوات متتالية وهي:

**الخطوة الاولى:** تحديد العقد مع العميل. ويقصد بهذه الخطوة قيام الشركة بالتمييز بين العقود مع العملاء التي تدخل في نطاق تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥)، عن غيرها من العقود الأخرى والتي تخرج عن نطاق تطبيق المعيار.

**الخطوة الثانية:** تحديد التزامات الأداء. ويقصد بهذه الخطوة قيام الشركة بتحديد السلعة أو الخدمة (أو مجموعة السلع أو الخدمات) المتعهد بها في العقد مع العميل.



**الخطوة الثالثة:** قياس سعر المعاملة. ويقصد بهذه الخطوة قياس مبلغ العوض الذي تتوقع الشركة أن يكون لها حق فيه، مقابل تحويل السلعة أو الخدمة (أو مجموعة السلع أو الخدمات) المتعهد بها إلى العميل، باستثناء المبالغ التي يتم تحصيلها بالنيابة عن طرف ثالث.

**الخطوة الرابعة:** تخصيص سعر المعاملة على التزامات الأداء المحددة بالخطوة الثانية بمبلغ يصف قيمة العوض الذي تتوقع الشركة أن يكون لها حق فيه مقابل تحويل السلع أو الخدمات (أو مجموعة السلع أو الخدمات) المتعهد بها إلى العميل بصورة مستقلة لكل منها.

**الخطوة الخامسة:** الاعتراف بالإيراد من العقود وذلك عندما تفي الشركة بالتزام الأداء المحدد بالخطوة الثانية، وذلك عن طريق تحويل السلعة أو الخدمة المتعهد بها (الأصل<sup>١</sup>) إلى العميل. حيث تعتبر السلعة أو الخدمة قد تم تحويلها عندما يحصل العميل على حق السيطرة على هذه السلعة أو الخدمة (المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥)، فقرات: من ٩ إلى ٤١).

ويمثل الإطار السابق بالشكل رقم (١) نموذجاً موحداً للاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء، يتم الالتزام به من قبل كل الشركات في جميع الصناعات وعلى مستوى الأسواق المالية في بلدان العالم المختلفة، وذلك بهدف تحسين قابلية القوائم المالية للمقارنة بين الشركات عبر الصناعات المختلفة وبين الأسواق المالية المختلفة، بالإضافة إلى تقليل مستوى تعقيد متطلبات الاعتراف بالإيراد، من خلال تخفيض عدد المعايير والتفسيرات ذات الصلة، وتوسيع نطاق معلومات الإيرادات المفصّل عنها بالقوائم المالية. وفي هذا الصدد تناولت مجموعة من الدراسات المحاسبية دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية المحتملة لتطبيق هذا النموذج على طبيعة ونطاق وجودة المعلومات المفصّل عنها بالقوائم المالية، ومدى إدراك معدي ومراجعي القوائم المالية بمتطلبات تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥)، إلى غير ذلك من المحاور المرتبطة بعملية التقرير المالي عن الإيراد من العقود مع العملاء. فعلى سبيل المثال أكدت النتائج الميدانية لدراسة (Knorová, 2016)، على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جودة معلومات الإيرادات المفصّل عنها طبقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) مقارنة بمعيار المحاسبة الدولي رقم (١٨). وفي نفس الاتجاه أفرزت، دراستي عيد، ٢٠١٨ (أ)، وعيد، ٢٠١٨ (ب)، أدلة ميدانية على أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) من الممكن أن يؤدي إلى آثار إيجابية على جودة المعلومات المفصّل عنها بالقوائم المالية، حيث سيؤدي تطبيق المعيار إلى توفير معلومات أكثر ملاءمة وموثوقية وذات درجة عالية من المصادقية، والحفاظ على خاصية الثبات

<sup>١</sup> - طبقاً لمتطلبات المعيار تعتبر السلع والخدمات أصولاً، حتى ولو كان ذلك للحظة، عند استلامها واستخدامها (كما هو في حالة العديد من الخدمات)

وتحسين خاصية القابلية للمقارنة بين الشركات، بالإضافة إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية والحد من ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم تحسين جودة القوائم المالية. ولقد أيدت نتائج، (دراسة عيد، ٢٠١٨ (أ)) ، النتائج الميدانية لدراسة كل من (عبد المنعم ٢٠١٥ ، صالح ، وآخرون ، ٢٠١٧ ، عبد السلام ، ٢٠١٨ ، هاشم ٢٠١٨ ، هيكل ٢٠١٥ ، والصاوي، ٢٠١٥ ، Altaji, and Saleh) 2019. وأضاف (دراسة هيكل ٢٠١٥)، أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) سيؤدي إلى آثار إيجابية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركة. وفي نفس الإتجاه قدمت دراسة خليل و منى، ٢٠١٧ ، أدلة ميدانية على أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) له آثار إيجابية على إستدامة الأرباح المحاسبية، كبديل لقياس جودة الأرباح المحاسبية. كما قدمت دراسة (Nadia, 2018) أدلة ميدانية على أن التطبيق المبكر لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) له آثار جوهرية على الأرقام المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية لشركات التطوير العقاري، حيث أدى التطبيق المبكر للمعيار إلى وجود آثار إيجابية ومعنوية على المؤشرات المالية ممثلة في كل من قيمة الأرباح السنوية وحقوق الملكية لشركات التطوير العقاري. كذلك أبرزت نتائج دراسة (Tokareva, and Okhramovich, 2018) أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) سيكون له آثار إيجابية على قيمة الإيرادات التي يتم التقرير عنها ومؤشرات الاداء المالي للشركات.

وفي إتجاه مضاد للنتائج السابقة، قدمت دراسة (Kasztelnik, 2015) أدلة ميدانية على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية للقيمة المعلوماتية Value Relevance لمكونات الإيراد المعترف به في القوائم المالية للشركات طبقا لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) ومكونات الإيراد المعترف به في القوائم المالية للشركات طبقا للقواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAP. ومع ذلك أكدت الدراسة نفسها على أن القيمة المعلوماتية لمكونات الإيراد المعترف به في القوائم المالية للشركات نتيجة تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) قد تزداد في المستقبل مع طول الفترة الزمنية لتطبيق المعيار. وفي نفس الإتجاه قدمت دراسة (Munter, 2016) أدلة ميدانية على أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) سيؤدي إلى إحداث تغيرات في طريقة المحاسبة عن الإيرادات في شركات الرعاية الصحية وذلك فيما يتعلق بعقود التأمين الصحي طويلة الأجل.

كذلك أشارت دراسة (Holzmann and Munter, 2014) إلى أنه من المحتمل أن يؤدي تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (١٥) إلى حدوث تأثير جوهري على طريقة المحاسبة عن الإيرادات في العديد من الصناعات مثل الإتصالات، ووسائل الإعلام، والبرمجيات، والعقارات، ولكن سيختلف مستوى التأثير بصورة نسبية من قطاع إلى آخر. ولقد أيدت النتائج الميدانية لدراسة كل من (Jonick, and Oyedokun, 2016 ، خليل و منى، ٢٠١٧ ، ابراهيم، ٢٠١٥ ، الرشيدى، ٢٠١٦ ،

(Debra, 2018) ، نتائج دراسة (Holzmann and Munte, 2014) . كما أكدت النتائج الميدانية لمجموعة من الدراسات على أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) سيكون له تأثير كبير على قطاع الاتصالات بالإضافة الى أن تأثير تطبيق المعيار لن يقتصر على المعالجة المحاسبية للاعتراف بالإيراد فحسب ، بل سيكون له تأثير كبير على القرارات الإستراتيجية وقنوات التسويق و العمليات و النظام الداخلي لشركات الإتصالات ، بالإضافة إلى أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) سيؤدى إلى وجود تأثيرات جوهرية على مؤشرات الاداء المالي للشركات (Khamis, 2016) (Tysiac, 2017; Haggenmüller, 2019; Henry, et al., 2019). وفي نفس الاتجاه أشارت دراسة (Fangshu, 2014) إلى ان تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) سيؤدى الى زيادة التقديرات الشخصية للإدارة العليا عند إتخاذ القرارات المرتبطة بالإعتراف بالإيراد، كما أنه سيؤدى إلى تغيير توقيت Timing وشكل Profile الإعتراف بالإيراد في العديد من القطاعات الإقتصادية. كذلك أكدت دراسة (KPMG, 2015) على أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (١٥)، سيؤثر بصورة جوهرية على كل من أنظمة الرقابة الداخلية والنظام المحاسبى وطبيعة ونطاق الإفصاح المحاسبى بالقوائم المالية ومؤشرات الأداء المالي لشركات النقل والمواصلات. كذلك قدمت دراسة (Tysiac,2014) أدلة ميدانية على أن ثلاث صناعات سوف تتأثر بصورة كبيرة بتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) وهي، شركات الاتصالات، شركات التقنية، والشركات العقارية. بالإضافة الى أن التأثير لن يكون جوهرياً على بيانات قائمة الدخل بالنسبة لعدد كبير من الشركات، ولكن من المتوقع أن تكون الإفصاحات أكثر شمولاً في القوائم المالية، ولقد أيدت هذه النتيجة دراسة (PwC,2016). وعلى الصعيد المهني أفرزت دراسة (Tutino, et. al., 2019) أدلة ميدانية على وجود آثار محتملة لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على جودة القوائم المالية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك من وجهة نظر المراجعين بشركات المراجعة الأربعة الكبرى، والتي يمكن تلخيصها كما بالجدول رقم (١) التالي:

جدول ١: توقعات المراجعين بشركات المراجعة الكبرى تجاه أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (١٥) على جودة القوائم المالية في القطاعات الاقتصادية المختلفة (Tutino, et al., 2019)، بتصريف من الباحث)

مستوى التأثير				القطاع الاقتصادي
شركة PWC	شركة Deloitte	شركة EY	شركة KPMG	
لا يوجد تأثير	لا يوجد تأثير	متوسط او منخفض	متوسط	التأمين
متوسط	متوسط	متوسط او كبير	متوسط	البناء والتشييد
متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	التجزئة والسلع الاستهلاكية
متوسط	متوسط	لا يوجد تأثير	متوسط او كبير	المرخصين licensors
متوسط	متوسط	لا يوجد تأثير	متوسط	التطوير العقاري
كبير	متوسط او كبير	لا يوجد تأثير	متوسط	التقنية
كبير	كبير	كبير	كبير	الاتصالات
منخفض	منخفض	متوسط	متوسط	الطاقة
منخفض	لا يوجد تأثير	لا يوجد تأثير	متوسط	المواصلات

يتضح من الجدول السابق رقم (١) عدم وجود إتساق في آراء المشاركين بدراسة (Tutino, et al., 2019) فيما يتعلق بمستوى تأثير تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على جودة القوائم المالية في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، بإستثناء كل من قطاع التجزئة والسلع الإستهلاكية وقطاع الإتصالات، حيث يوجد إتفاق بين المشاركين بالدراسة على أن تأثير تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على جودة القوائم المالية للشركات التي تنتمي الى قطاع الاتصالات سيكون كبيراً، بينما سيكون التأثير متوسطاً على مستوى الشركات التي تنتمي إلى قطاع التجزئة والسلع الاستهلاكية.

بالإضافة الى ماسبق ، تناول مجموعة من الباحثين دراسة و تحليل العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية مقاسة بالاستحقاق الاختياري (وغيره من مقاييس إدارة الأرباح مثل تمهيد الأرباح) والقيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية ، فعل سبيل المثال أظهرت النتائج الميدانية لمجموعة من الدراسات أن جودة الاستحقاق المحاسبي يمثل أحد العوامل المؤثرة على القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية. حيث قدمت الدراسات أدلة ميدانية على وجود علاقة إرتباط طردية ومعنوية بين جودة الاستحقاق المحاسبي والقيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية (Warfield et al., 1995; Christensen et al., 1999; Habib, 2004; Tucker and Hunt et al., 2000; Feltham and Pae, 2000; Zarowin, 2006) (Mostafa, 2017; Cheng and Li, 2014). كذلك قدمت مجموعة أخرى

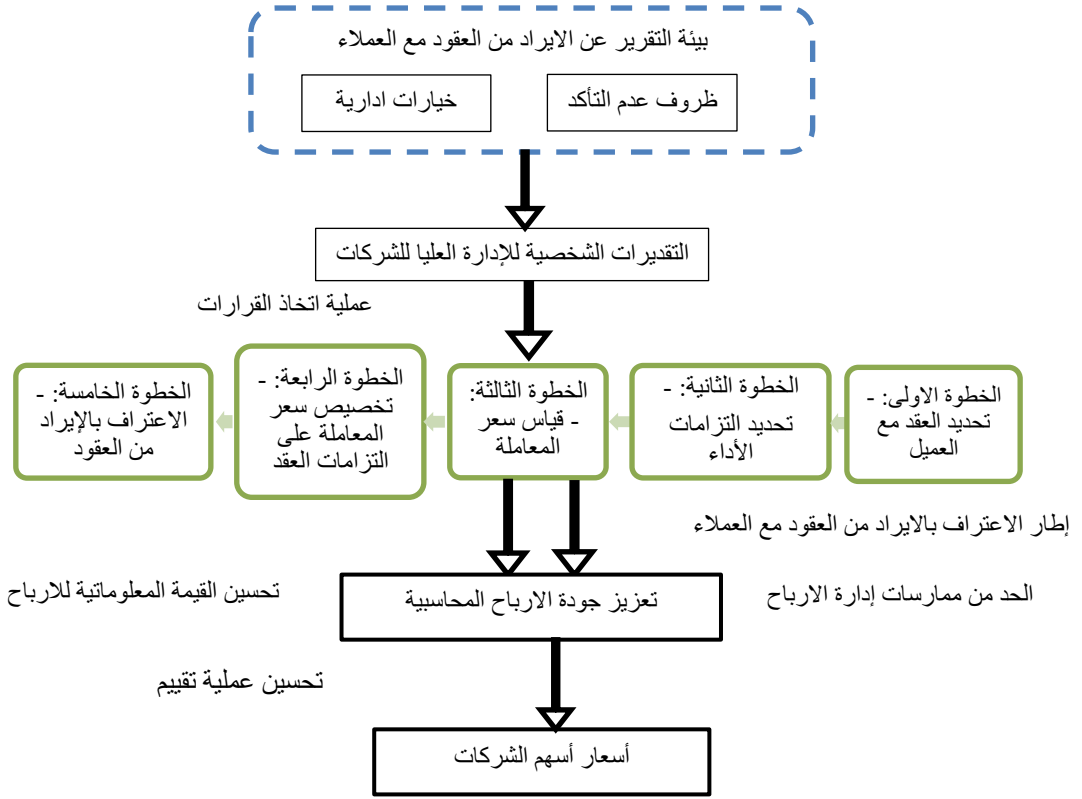
من الدراسات أدلة ميدانية على أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يؤدي إلى تحسين العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة المعلوماتية لها. بمعنى أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يؤدي إلى الحد من إدارة الأرباح ومن ثم تحسين جودة الأرباح المحاسبية بالقوائم المالية للشركات ، و تعزيز القيمة المعلوماتية لها، وذلك مقارنة بالفترات المالية السابقة لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (Murtini and Lusiana , 2016).

وبناءً على ما سبق، يمكن تلخيص نتائج الدراسات السابقة المرتبطة بطبيعة مشكلة وهدف البحث في ثلاثة نتائج رئيسية. حيث تتمثل النتيجة الأولى في وجود شبه إتياف بين الباحثين على أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) من الممكن أن يؤدي إلى تحقيق آثار إيجابية، على كل من خصائص جودة المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية، وجودة الأرباح المحاسبية، بالإضافة إلى زيادة نطاق وطبيعة الإفصاح بالقوائم المالية ، وتحسين بعض مؤشرات الأداء المالي للشركات، ولكن هذه الآثار سوف تختلف بصورة نسبية من قطاع إقتصادي إلى آخر. بينما تتمثل النتيجة الثانية في وجود شبه إتياف بين الباحثين على أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) سيؤدي إلى زيادة التقديرات الشخصية للإدارة العليا عند إتخاذ القرارات المرتبطة بالتقرير عن الإيراد من العقود مع العملاء في العديد من القطاعات الاقتصادية. وأخيراً تتبلور النتيجة الثالثة في عدم وجود إتياف بين نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بطبيعة القطاعات الإقتصادية التي سوف تتأثر بصورة جوهرية بتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) وكذلك مجالات التأثير المحتملة نتيجة تطبيق المعيار.

ومما هو جدير بالذكر أن معظم الدراسات السابقة المرتبطة بطبيعة مشكلة وهدف البحث تمثل دراسات إستباقية قبل تاريخ بدء سريان معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) وهو ٢٠١٨/١/١، حيث تناولت تلك الدراسات عرض وتحليل ومناقشة الآثار المحتملة لتطبيق المعيار، بالإعتماد على قوائم الاستقصاء كأداة بحث لتوفير أدلة ميدانية من وجهة نظر معدى ومراجعي القوائم المالية تجاه تلك الآثار، ومن ثم ندرة الدراسات السابقة التي تستهدف توفير دليل كمي للآثار الاقتصادية بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥). وإمتداداً لهذا الإتجاه من الدراسات يتناول الباحث في الجزء التالي تطوير إطار لدراسة وتحليل الآثار الاقتصادية لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على جودة الأرباح المحاسبية، ثم إشتقاق وصياغة الفروض الخاصة بالإختبار الميداني لتلك العلاقة.

## ٩- الإطار النظري وإشتقاق فروض البحث

تفسر نظرية الوكالة العلاقة بين سلوك الإدارة العليا للشركات والأطراف ذات المصلحة في ظل انفصال ملكية الشركات عن إدارتها. ففي العالم المثالي، يجب أن يكون هدف الوكيل (مثل الإدارة العليا) إتخاذ القرارات التي من شأنها تعظيم دالة منافع الأصيل (مثل الملاك) أو غيره من الأطراف ذات المصلحة (Jensen and Meckling, 1976). ولكن عملياً تتعارض دوال المنافع الذاتية بين الإدارة العليا للشركة والأطراف ذات المصلحة، مما يؤدي إلى نشأة ما يسمى بظاهرة عدم تماثل المعلومات Information asymmetry بين الإدارة العليا للشركة والأطراف ذات المصلحة. وفي ظل هذه الظاهرة قد تتبنى الإدارة العليا للشركة عند إتخاذ قراراتها المرتبطة بعملية التقرير المالي، سلوكاً انتهازياً لتعظيم دالة المنافع الذاتية لها أو سلوك غير إنتهازي لتعظيم قيمة للشركة، ومن ثم تعظيم دوال المنافع الذاتية للأطراف ذات المصلحة (Dahlén and Daniel 2017). وفي هذا السياق تم استخدام مصطلح الأثار الاقتصادية economic consequences، بواسطة Zeff (سنة ١٩٧٨)، لتجسيد آثار المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية على القيمة السوقية للشركة و ثروات الأطراف ذات المصلحة. حيث أكد Zeff على أن أحد مسببات الأثار الاقتصادية للمعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية هو أن المعايير المحاسبية ليست محايدة بقدر ما هو ضروري، وبالتالي فإن الإلتزام بالموضوعية عند إتخاذ القرارات المرتبطة بعملية التقرير المالي، هو عملية معقدة في العديد من المجالات المحاسبية والتي من بينها الإقرار بالإيراد (Zeff, 1978). وفي ظل تبنى تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي تزداد العملية تعقيداً حيث أن تلك المعايير قائمة على المبادئ، ومن ثم فإن للتفسيرات والتقديرات الشخصية، دوراً رئيسياً في إتخاذ القرارات المرتبطة بتطبيقها بكفاءة وفعالية لتحقيق الغرض من إصدارها (Farichah, 2017; Kulikova, et al., 2014 ; Rutledge, et al. 2016; Dahlen, and Daniel 2017). وفي هذا السياق، قد تؤدي المرونة التي تتضمنها معايير التقارير المالية الدولية، الى قيام الادارة العليا للشركات بممارسة قدرأ من السلوك الانتهازي عند اتخاذ قراراتها المرتبطة بعملية التقرير المالي بهدف تعظيم المنافع الذاتية لها، مما يؤدي الى زيادة حدة ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الادارة العليا للشركة والاطراف ذات المصلحة وما يترتب عليها من تكاليف وكالة، مما ينعكس بآثاره السلبية على المتعاملين بالأسواق المالية وكفاءة تلك الاسواق. أو قد تؤدي المرونة التي تتضمنها معايير التقارير المالية الدولية، الى قيام الادارة العليا بتبنى سلوكاً رشيداً عند اتخاذ القرارات المرتبطة بعملية التقرير المالي بهدف تعظيم قيمة الشركة. وفي هذا الصدد ، يمكن الاعتماد على إطار نظرية الوكالة في تحليل والتنبؤ بالآثار الاقتصادية المحتملة لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥)، وذلك كما بالشكل رقم (٢) التالي:



(من إعداد الباحث)

## شكل ٢: الآثار الاقتصادية المحتملة لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) على جودة الأرباح المحاسبية

تتطلب عملية التقرير عن الإيراد بالقوائم المالية، قيام الإدارة العليا للشركات بإتخاذ ثلاث قرارات أساسية وهي متى يتم الإعتراف بالإيراد، كيف يتم قياس قيمته، وأخيراً تحديد طبيعة ونوعية معلومات الإيراد التي يجب الإفصاح عنها بالقوائم المالية. وفي هذا الصدد تضمن المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) إطاراً من خمس خطوات متتالية، كما هو معبر عنه بالشكل السابق رقم (٢)، لإرشاد إدارة الشركات عن كيفية صياغة وإتخاذ القرارات الخاصة بقياس قيمة الإيراد من العقود مع العملاء وتحديد توقيت الإعتراف به، وذلك بصرف النظر عن حجم الشركة أو طبيعة النشاط الذي تنتمي اليه. ولكن تتسم عملية إتخاذ القرارات المرتبطة بتطبيق أي خطوة من الخطوات الخمس، أو ما يطلق عليه بيئة التقرير عن الإيراد من العقود مع العملاء، بخاصيتين رئيسيتين وهما أن عملية إتخاذ القرارات المرتبطة بتطبيق أي خطوة من الخطوات الخمس للإطار، تتم في ظل معلومات غير كاملة أو ظروف عدم

تأكد، بالإضافة إلى وجود العديد من البدائل لإتخاذ هذه القرارات. ولهذا فإن تطبيق إطار الاعتراف بالإيراد الوارد بالمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥)، كما هو معبر عنه بالشكل السابق رقم (٢)، يتطلب اعتماد الإدارة العليا للشركة على قدر كبير من تقديرها الشخصي لتكوين وإصدار القرارات المرتبطة بتطبيق الخطوات الخمس التي يتضمنها هذا الإطار. ويوضح الجدول رقم (١) بملاحق البحث، أمثلة للمجالات التي تتطلب الاعتماد على التقدير الشخصي للإدارة العليا للشركات عند إتخاذ القرارات المرتبطة بتطبيق إطار الاعتراف بالإيراد الوارد بالمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥). فعلى سبيل المثال تتطلب الفقرة (٢٢) للمعيار الدولي قيام الإدارة العليا للشركة، عند نشأة العقد مع العميل، تحديد كل تعهد بتحويل سلعة أو خدمة من الممكن تمييزها بذاتها أو سلسلة السلع أو الخدمات التي يمكن تمييزها بذاتها ومتماثلة بشكل كبير ولها نفس نمط التحويل إلى العميل والتي يتضمنها العقد، على أنها التزامات أداء.

ومما هو جدير بالذكر أنه في حالة إختلاف توقيت نقل السيطرة على سلعتين (خدمتين) أو أكثر، فإن التحديد السليم وفصل التزامات الأداء، سواء كانت ضمنية أو صريحة، في العقد مع العميل، سيمثل محور الإرتكاز لإتخاذ قرارات الإدارة المرتبطة بقياس والاعتراف بالإيراد من العقد في التوقيت المناسب. حيث قد يؤدي الفشل في تحديد والمحاسبة عن التزامات الأداء المختلفة التي يتضمنها أحد العقود إلى الاعتراف بالإيراد من العقد في توقيت غير صحيح، ومن ثم فقدان القوائم المالية لخاصية التوقيت الملائم. فعلى سبيل المثال قد يتضمن العقد بين الشركة (س) والشركة (ص) قيام الشركة (س) بتصنيع وتركيب خط إنتاجي للشركة (ص)، على أن تقوم الشركة (س) بخدمات الصيانة لمدة ثلاث سنوات تالية لتاريخ التركيب، وذلك بقيمة إجمالية مقدارها ٥ مليون جنية. في هذه الحالة يجب على الشركة (س) تبويب إلتزامات العقد مع الشركة (ص) إلى إلتزامين وهما الإلتزام بتركيب الخط الإنتاجي والإلتزام بصيانتته لمدة ثلاث سنوات. وفي هذه الحالة سيكون هناك إختلاف في توقيت نقل السيطرة (والذي يمثل توقيت الاعتراف بالإيراد وفقا لمتطلبات المعيار) على التزماني الاداء بالعقد. كذلك قد تتضمن بعض العقود مع العملاء نوعين من الإلتزامات.

حيث يتمثل النوع الأول في التزامات الأداء الصريحة والتي تعكس تعهدات صريحة بالعقد تتضمن تحويل السلع أو الخدمات التي تتعهد بها الشركة إلى العميل. بينما يتمثل النوع الثاني في إلتزامات الأداء الضمنية والتي تعكس تعهدات العقد التي تُفهم ضمناً من خلال الممارسات التجارية المعتادة للشركة. ولهذا قد يكون من السهل فصل إلتزامات العقود مع العملاء في بعض الصناعات (مثل تجارة التجزئة)، بينما يتطلب تحديد السلع والخدمات المميزة بذاتها في قطاعات صناعية اخرى (مثل



الاتصالات وتقنية المعلومات والتطوير العقاري) ممارسة الإدارة العليا تقديرها الشخصي إستنادًا إلى الحقائق والظروف ذات الصلة بالعقد والصناعة التي تنتمي إليها.

كذلك يتضح من الجدول السابق رقم (١) بملاحق البحث أن الإدارة العليا تعتمد على قدر كبير من تقديرها الشخصي لاتخاذ القرارات المرتبطة بتطبيق الخطوات الخمس لإطار الإقرار بالإيراد الواردة بالمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) بصفة عامة، والخطوات الثانية والثالثة والرابعة بصفة خاصة، بالإضافة إلى وجود بعض الخيارات المحاسبية عند تطبيق هذه الخطوات. مما قد يؤدي إلى إتجاه إدارة الشركة إلى ممارسة سلوكاً إنتهازياً عند تكوين وإصدار تقديراتها الشخصية لتعظيم دالة المنافع الذاتية الخاصة بها وذلك ، من خلال تسجيل إيرادات وهمية، أو الاعتراف بالإيرادات مع عدم شحنها حتى نهاية الفترة المالية...إلى غير ذلك من أساليب التلاعب في عنصر الإيرادات بالقوائم المالية، مما قد ينعكس بأثاره السلبية على جودة أرباح الشركات، وهذا ما أيدته نتائج مجموعة من الدراسات السابقة منها على سبيل المثال (Knorová, 2014; McCarthy and McCarthy, 2014; Nadia, 2018 ; Rutledge, et al, 2016; Oyedokun, 2016; Khamis, 2016; 2016). وفي هذا السياق يمكن التمييز بين مدخليين لإدارة الأرباح وهما:

### المدخل الأول:

إدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاق المحاسبي. حيث تعتمد إستراتيجية هذا المدخل على أن جودة الأرباح المحاسبية تعتمد إلى حد كبير على جودة الإستحقاق المحاسبي، ولهذا إعتد الباحثين عند قياس جودة الأرباح المحاسبية، باستخدام هذا المدخل، على تقسيم قيمة الإستحقاق المحاسبي إلى جزئين وهما مقدار الإستحقاق الإختياري ومقدار الإستحقاق غير الإختياري. حيث ترتبط قيمة الإستحقاق غير الإختياري *non-discretionary accruals* ببيئة العمل الخاصة بالشركة ونموذج أعمالها، وبالتالي فإن التغيير في قيمته من فترة مالية إلى أخرى يمثل النمو الطبيعي للشركة. بينما ترتبط قيمة الإستحقاق الإختياري *discretionary accruals*، بنطاق إستخدام الإدارة العليا لتقديراتها الشخصية والخيارات المحاسبية لها عند إتخاذ القرارات المرتبطة بعملية التقرير المالي، بهدف "حجب" أو "إخفاء" الأداء المالي الحقيقي للشركة. ومن ثم فإن التغيير في قيمة الإستحقاق الإختياري من فترة مالية إلى أخرى يمثل وسيلة إدارة رقم صافي الربح المفصح عنه بالقوائم المالية.

### المدخل الثاني:

إدارة الأرباح من خلال إدارة الأنشطة الفعلية للشركة. حيث تعتمد إستراتيجية هذا المدخل على قيام الإدارة العليا للشركة بإتخاذ القرارات التي تؤدي إلى تغيير توقيت أو إعادة هيكلة العمليات التشغيلية، والإستثمارية، و / أو التمويلية للشركة بهدف التدنية أو المغالاة في صافي أرباح الفترة. فعلى سبيل

المثال يمكن إتخاذ القرارات الإدارية التي من شأنها زيادة حجم الانتاج بأكثر مما ينبغي مما يؤدي إلى خفض تكلفة المبيعات ومن ثم زيادة صافي الربح للفترة الحالية. أو اتخاذ القرارات الادارية التي من شأنها خفض التكاليف الإضافية المحملة بأقل مما يجب، مما يؤدي إلى إنخفاض تكلفة المبيعات بأقل مما يجب، ومن ثم المغالاة في صافي أرباح الفترة الحالية. (Tutino, et al., 2019; Dahlén, and Daniel 2017; Rutledge,et al, 2016).

وفى هذا الصدد قدمت دراسة (Zang, 2012) أدلة ميدانية على أن التكاليف المرتبطة بإدارة الأرباح مثل تكاليف الوكالة والتي تتحملها الأطراف ذات المصلحة، نتيجة تبنى الإدارة العليا إستراتيجية إدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاق المحاسبي، ترتبط بتنظيم المهنة والهيئات المسؤولة عن إصدار المعايير المحاسبية. بينما ترتبط تكاليف الوكالة التي تتحملها الأطراف ذات المصلحة نتيجة تبنى الإدارة العليا إستراتيجية إدارة الأرباح من خلال إدارة الانشطة الفعلية، بالمركز التنافسي للشركة في الأسواق التي تعمل بها. كما أشارت النتائج الميدانية لنفس الدراسة على أن الادارة العليا تعتمد في ممارسة ظاهرة إدارة الأرباح على كلا المدخلين بطريقة تعويضية، بمعنى أنه عندما تخفض الادارة العليا للشركة من إستخدام أحد المدخلين السابقين فإنها تزيد من الإعتماد على المدخل الأخر، لهذا فإن تبنى تطبيق معايير تقارير مالية دولية صارمة قد يؤدي إلى الحد من السلوك الانتهازي للإدارة العليا فيما يتعلق بتبنى إستراتيجية إدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاق المحاسبي (Zang, 2012).

وفى هذا الصدد أفرزت أدبيات المحاسبية المالية والتمويل أن تعزيز جودة القوائم المالية تمثل أحد السبل التي يمكن من خلالها الحد من ظاهرة إدارة الأرباح وما يترتب عليها من تكاليف للأطراف المتعاملة بالأسواق المالية (Dahlén, 2017)، لهذا يسعى مجلس معايير المحاسبة الدولية الى إصدار معايير دولية تمكن من توفير خاصيتي الملائمة والتعبير الصادق كعناصر لجودة المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية للشركات، و التي تأتي في مقدماتها الأرباح المحاسبية (IASB, 2018). وفى هذا السياق يمكن تفسير سلوك الإدارة العليا، فى ضوء مفهوم نظرية الوكالة، عند ممارسة ظاهرة إدارة الأرباح على أنه ظاهرة إيجابية أو ظاهرة سلبية.

فقد تكون إدارة الأرباح ظاهرة إيجابية وذلك في حالة قيام الإدارة العليا للشركة بإدارة الأرباح بهدف تمهيد الأرباح المفصح عنها بالقوائم المالية من فترة مالية إلى أخرى، ومن ثم تجنب تقلبات الأرباح، مما يؤدي إلى إستقرار سعر السهم للشركة وتعظيم القيمة السوقية لها في الأجل الطويل (McCarthy and McCarthy, 2014). كذلك قد تكون ممارسة ظاهرة إدارة الأرباح ظاهرة سلبية وذلك في حالة قيام الإدارة العليا بتوظيف إستراتيجيات إدارة الأرباح بطريقة إنتهازية للتقرير عن الأداء والمركز المالي للشركة بصورة أكثر إشراقاً من الواقع الفعلى لها، بهدف تعظيم المنافع الذاتية

لها. (Dahlén, and Daniel 2017; McCarthy and McCarthy, 2014). ومن ثم فإن اعتماد الإدارة العليا على تقديراتها الشخصية لإتخاذ القرارات المرتبطة بتنفيذ الخطوات الخمس للإطار الشامل للاعتراف بالإيراد، كما بالشكل السابق رقم (٢)، وفق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥)، ليست هي القضية المحورية، حيث أن اعتماد الإدارة العليا للشركات على تقديراتها الشخصية لإتخاذ القرارات المرتبطة بالإعتراف بالإيراد لا يختلف مابين معايير التقرير المالية الدولية ومعايير المحاسبة المالية الأمريكية. ولكن القضية المحورية تتمثل في كيفية توظيف التقديرات الشخصية للإدارة العليا عند إتخاذ القرارات المرتبطة بعملية التقرير المالي، هل يتم بصورة إنتهازية لتعظيم منافعها الذاتية أم بصورة رشيدة لتعظيم القيمة السوقية للشركة؟

حيث تتميز معايير التقارير المالية الدولية بثلاثة خصائص رئيسية، وهي إستنادها إلى مفهوم المبادئ عند إعداد وصياغة تلك المعايير، و إعتادها على مفهوم القيمة العادلة، بالإضافة إلى تبنى مفهوم الإفصاح الكامل. تلك الخصائص من الممكن أن يكون لها تأثير إيجابي على جودة المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية من جانبيين على الأقل. حيث يتمثل الجانب الأول في تعزيز خاصية التعبير الصادق عن الأداء والمركز المالي للشركات كأحد خصائص جودة القوائم المالية ، ومن ثم تحسين قابلية القوائم المالية للمقارنة (IASB,2018). بينما يتمثل الجانب الثاني في تعزيز القيمة المعلوماتية للمعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية، ومن ثم الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف ذات المصلحة. ولهذا يسعى مجلس معايير المحاسبة الدولية الى إصدار معايير تقارير مالية دولية من شأنها تعزيز جودة القوائم المالية للشركات، على مستوى بلدان العالم المختلفة، ومن ثم الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات وما يترتب عليها من تكاليف وكالة بين الإدارة العليا للشركات والأطراف ذات المصلحة، مما يؤدي الى تحسين كفاءة الاسواق المالية. ومن ثم فإن القضية المحورية عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) هي " هل ستتبع الإدارة العليا سلوكاً إنتهازياً عند إتخاذ القرارات المرتبطة بتنفيذ الخطوات الخمس للاعتراف بالإيراد، مما يؤدي إلى زيادة مقدار الإستحقاق الإختياري وإنخفاض القيمة المعلوماتية لرقم صافي الربح ومن ثم إنخفاض جودة الأرباح المحاسبية، أم ستتبع الإدارة العليا سلوكاً رشيداً عند إتخاذ هذه القرارات ، مما يؤدي إلى تعزيز جودة الإستحقاق المحاسبى والقيمة المعلوماتية للأرباح ومن ثم تحسين جودة الأرباح المفصح عنها بالقوائم المالية؟. ولهذا فإن التساؤل البحثي الذي يثار في هذا الشأن هو " هل سيؤدي تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) إلى تحسين جودة الأرباح المحاسبية للشركات؟".

وللحصول على إجابة ميدانية على هذا التساؤل يمكن صياغة فروض البحث كما يلي:

### الفرض الأول:

" لا يوجد أثر معنوي لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) على قيمة الإستحقاق الإختياري بالقوائم المالية للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي"

### الفرض الثاني:

" لا يوجد أثر معنوي لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) على القيمة المعلوماتية لصافي الأرباح المفصح عنها بالقوائم المالية للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي"

## ١٠- الدراسة الميدانية

يتناول الباحث في هذا الجزء تصميم الدراسة الميدانية للبحث، من حيث تحديد عينة ومتغيرات ونموذج البحث والأدوات المستخدمة في جمع وتحليل بيانات الدراسة الميدانية، وكذلك الأساليب الإحصائية المستخدمة في تنفيذ الإختبارات الميدانية لفروض البحث، وأخيراً عرض وتحليل نتائج البحث.

### ١-١٠ عينة البحث والفترة الزمنية محل الدراسة

تتمثل عينة البحث في القوائم المالية السنوية للشركات غير المالية المدرجة بسوق الأسهم السعودي، خلال عامي ٢٠١٧، ٢٠١٨. والسبب في إختيار هذه الفترة الزمنية هو أن تاريخ ١-١-٢٠١٦، يمثل تاريخ تحول الشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي، من تطبيق المعايير المحاسبية السعودية إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، ومن ثم فإن تاريخ ٣١/١٢/٢٠١٧ يمثل أول قوائم مالية سنوية معدة وفق معايير التقارير المالية الدولية للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي. ولهذا تم إستبعاد السنوات السابقة لعام ٢٠١٧، حتى يتم تجنب أثر إختلاف المعايير المطبقة، على نتائج الإختبارات الاحصائية لفروض البحث. كذلك يمثل ١/١/٢٠١٨ تاريخ بداية الالتزام بتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، ومن ثم فإن تاريخ ٣١/١٢/٢٠١٨، يمثل أول قوائم مالية سنوية للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي يتم الالتزام عند إعدادها بتطبيق المعيار. بالإضافة إلى ما سبق، تم إختيار مفردات العينة طبقاً للإعتبارات التالية:

١. إستمرارية إدراج الشركة بسوق الأسهم السعودي خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

٢. وجود إتساق في نهاية الفترة المالية لشركات العينة.

٣. إستبعاد الشركات التي تتعرض لمخاطر مالية طبقا لما هو معلن بالموقع الإلكتروني لسوق الأسهم السعودي.

٤. إستبعاد الشركات التي قامت بالتطبيق المبكر لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥).

ويوضح الجدول رقم (٢) التالي ، قائمة العدد الكلى لشركات العينة ، والتوزيع النسبى لها على القطاعات الإقتصادية المختلفة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

### جدول ٢: عينة الدراسة والتوزيع النسبى لها على القطاعات الإقتصادية المختلفة

التوزيع النسبى	عدد الشركات	القطاعات الإقتصادية
٣٧ %	٤٠	المواد الأساسية
١٦ %	١٧	تجزئة و انتاج السلع الكمالية و الأغذية و الادوية
١٤ %	١٥	السلع الرأسمالية و السلع طويلة الاجل
١٤ %	١٥	الخدمات التجارية و المهنية و الاستهلاكية و الاعلام و الرعاية الصحية
١٢ %	١٣	الاتصالات ، والمرافق العامة و النقل و الطاقة
٧ %	٨	إدارة وتطوير العقارات
١٠٠ %	١٠٨	المجموع

يتضح من الجدول السابق رقم (٢)، أن عدد شركات العينة (١٠٨) شركة، ومن ثم بلغ إجمالي عدد مشاهدات متغيرات الدراسة الميدانية (٢١٦) مشاهدة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة. كما يتضح من الجدول السابق رقم (٢) أن شركات العينة موزعة، طبقا لطبيعة القطاع الإقتصادى الذي تنتمي إليه، إلى ست قطاعات. حيث يأتى قطاع المواد الأساسية في المرتبة الأولى بنسبة (٣٧%) من إجمالي شركات العينة، قطاع تجزئة وإنتاج السلع الكمالية والأغذية والادوية في المرتبة الثانية بنسبة (١٦%) من إجمالي شركات العينة، وكل من قطاع السلع الرأسمالية والسلع طويلة الاجل وقطاع الخدمات التجارية والمهنية والإستهلاكية والإعلام والرعاية الصحية في المرتبة الثالثة بنسبة (١٤%) من إجمالي شركات العينة لكل منهم. وقطاع الاتصالات والمرافق العامة والنقل والطاقة المرتبة الرابعة بنسبة (١٢%) من إجمالي شركات العينة، وفى المرتبة الاخيرة يأتى قطاع إدارة وتطوير العقارات بنسبة (٧%) من إجمالي شركات العينة.

### ١٠-٢ أسلوب جمع بيانات الدراسة الميدانية

إعتمد الباحث فى جمع بيانات الدراسة الميدانية، لتنفيذ الإختبارات الإحصائية لفروض البحث، على القوائم المالية السنوية لشركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، بالإضافة إلى البيانات المتوافرة على الموقع الإلكتروني لسوق الاسهم السعودى "تداول".

### ١٠-٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة الميدانية

إعتمد الباحث في تنفيذ وتحليل الإختبارات الإحصائية لفروض البحث على إستخدام كل من إختبار "t" لعينتين غير مستقلتين The paired sample t-test وأسلوب الإنحدار الخطى المتعدد Multiple Linear Regression، بالإضافة إلى بعض مقاييس الإحصاء الوصفية Descriptive Statistics.

### ١٠-٤ تصميم الدراسة الميدانية

تهدف فروض البحث، كما هو موضح بالشكل السابق رقم (٢)، إلى توفير أدلة ميدانية عن الآثار الإقتصادية لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، وذلك من خلال دراسة أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (١٥) على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المدرجة بسوق الاسهم السعودي مقاسة بكل من قيمة الاستحقاق الإختياري والقيمة المعلوماتية لها. ومن ثم تم تصميم وتنفيذ الدراسة الميدانية على مرحلتين، حيث تضمنت المرحلة الأولى تحديد متغيرات ونماذج البحث المستخدمة في تحقيق الإختبار الميداني لفروض البحث، بينما تناولت المرحلة الثانية تصميم وعرض وتحليل نتائج الإختبارات الإحصائية لفروض البحث.

### ١٠-٤-١ متغيرات ونماذج البحث

جودة الربح المحاسبي هو مفهوم متعدد الأبعاد، ولهذا أفرزت أدبيات المحاسبة المالية مجموعة من البدائل Surrogates لقياس جودة الأرباح المحاسبية، مما ترتب عليه تعدد النماذج الرياضية المستخدمة في قياس جودة الأرباح المحاسبية. ويعتمد إختيار كل من البديل والنموذج الرياضي الملائم لقياس جودة الأرباح المفصح عنها بالقوائم المالية للشركات، على طبيعة مشكلة وهدف البحث بالإضافة إلى مدى ملائمة النموذج لبيئة التطبيق ومدى توافر البيانات اللازمة لقياس متغيرات النموذج (Rutledge, 2016; Ta, 2014). ولقياس أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) على جودة الأرباح المحاسبية، إعتمد الباحث على مقياسين لجودة الأرباح وهما جودة الإستحقاق المحاسبي والقيمة المعلوماتية للأرباح المفصح عنها بالقوائم المالية لشركات العينة. ومن ثم إعتمد الباحث على نموذجين لقياس جودة الأرباح المحاسبية لشركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، ويتضمن الجزء التالي عرض نماذج البحث وكيفية قياس متغيرات كل منها.

### ١٠-٤-١-١ نموذج قياس جودة الاستحقاق المحاسبي

أفرزت أدبيات المحاسبة المالية، منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، مجموعة من الدراسات التي تناولت تطوير نماذج رياضية لقياس جودة الاستحقاق المحاسبي، كبديل لقياس جودة الأرباح

المحاسبية (Dahlén, and Daniel, 2017)، منها على سبيل دراسة كل من (Healy, 1985; De Angelo, 1986; Jones, 1991; Dechow et al., 1995; Dichev, 2002; Tutino and Pompili, 2017). وفي هذا الصدد إتمد الباحث على نموذج Jones المعدل، في تقدير قيمة الإستحقاق الاختياري، وهو الجزء غير المفسر من التغيرات في الإيرادات وحسابات العملاء والعقارات والآلات والمعدات، كمقياس لجودة الاستحقاق المحاسبي ومن ثم جودة الأرباح المفصح عنها بالقوائم المالية على مستوى كل شركة من شركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة. حيث تم صياغة نموذج Jones المعدل (Kothari, et al., 2005) كما يلي:

$$TACit / Ait-1 = \beta_1 (1 / Ait-1) + \beta_2 (\Delta Reit - \Delta Arit) / Ait-1 + \beta_3 (PPEit / Ait-1) + \varepsilon \quad (1)$$

$TACit$  : تعبر عن قيمة الاستحقاق المحاسبي الكلي في نهاية الفترة المالية (t) للشركة (i)

$Ait-1$  : تعبر عن إجمالي الأصول في بداية الفترة المالية (t-1) للشركة (i)

$\Delta Reit$  : تعبر عن التغير في الإيرادات خلال الفترة المالية (t) للشركة (i)

$\Delta Arit$  : تعبر عن التغير في أرصدة حسابات العملاء خلال الفترة المالية (t) للشركة (i)

$PPEit$  : تعبر عن قيمة العقارات والآلات والمعدات في نهاية الفترة المالية (t) للشركة (i)

$\beta_1:\beta_3$  : معاملات نموذج الإنحدار المتعدد

$\varepsilon$  : بواقي نموذج الإنحدار المتعدد

ومما هو جدير بالذكر أن قيم متغيرات المعادلة السابقة رقم (١) تتوافر بالقوائم المالية لشركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، فيما عدا قيمة الاستحقاق المحاسبي الكلي (بشقيه الإختياري وغير الإختياري) والمعبر عنه بالرمز ( $TACit$ ) لكل شركة من شركات العينة في نهاية كل فترة المالية. وفي هذا السياق أفرزت أدبيات المحاسبة المالية مدخلين لقياس قيمة الاستحقاق المحاسبي الكلي، وهما مدخل الميزانية ومدخل قائمة الدخل (رضوان، ٢٠١٣). حيث يتم قياس قيمة الاستحقاق المحاسبي الكلي، طبقاً لمدخل الميزانية، بالمعادلة التالية:

$$\text{الاستحقاق المحاسبي الكلي} =$$

التغير في الأصول المتداولة - التغير في الالتزامات المتداولة - التغير في النقدية + التغير في الديون المتضمنة في الالتزامات المتداولة - مصروف الاهلاك السنوي

بينما يتم قياس قيمة الاستحقاق المحاسبي الكلي، طبقاً لمدخل قائمة الدخل، بالمعادلة التالية: -

الاستحقاق المحاسبي الكلى =

صافي الدخل قبل البنود الإستثنائية - صافي التدفق النقدي التشغيلي

ولقد إعتد الباحث على إستخدام مدخل قائمة الدخل في حساب الاستحقاق المحاسبي السنوي الكلى على مستوى القوائم المالية لكل شركة من شركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

### ١٠-٤-١-٢ نموذج قياس القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية

سوف يعتمد الباحث على منهجية دراسة ( Umoren, 2015 ) ، لقياس أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) على القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية، ومن ثم يمكن صياغة نموذج البحث لقياس القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية كمايلي :-

$$SPit = \alpha_0 + \alpha_1 BVPSit + \alpha_2 EPSit + \alpha_3 P + \alpha_4 P \times BVPSit + \alpha_5 P \times EPSit + \varepsilon$$

(2)

SPit : يعبر عن سعر سهم الشركة (i) في نهاية الفترة المالية (t)

BVPSit : يعبر عن القيمة الدفترية لسهم الشركة (i) في نهاية الفترة المالية (t)

EPSit : يعبر عن ربحية سهم الشركة (i) في نهاية الفترة المالية (t)

P : متغير وهمى (ثنائى القيمة) بحيث يأخذ قيمة (١) في الفترة المالية التى تم فيها تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) ، ويأخذ قيمة (صفر) بخلاف ذلك

Px BVPSit : متغير مشترك يعكس التفاعل بين المتغير (P) والمتغير (BVPS) للشركة (i) في نهاية الفترة المالية (t)

Px EPSit : متغير مشترك يعكس التفاعل بين المتغير (P) والمتغير (EPS) للشركة (i) في نهاية الفترة المالية (t)

معاملات نموذج الانحدار المتعدد :  $\beta_1 : \beta_5$

بواقي نموذج الانحدار المتعدد :  $\varepsilon$

وطبقا لنموذج البحث السابق رقم (٢)، يتم تقييم مدى تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) على القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية، بالإعتماد على تفسير قيم معاملات نموذج الانحدار ( $\alpha_4, \alpha_5$ ) للمتغيرين القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم على التوالي. فإذا كانت مخرجات النموذج



رقم (٢) تشير إلى وجود قيم موجبة لمعاملات نموذج الإنحدار (  $\alpha_5, \alpha_4$  ) فإن ذلك يشير إلى أن أسعار أسهم الشركات أصبحت أكثر حساسية لكل من القيمة الدفترية للسهم و ربحية السهم ، ومن ثم فإن الأرباح المحاسبية بعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) أصبحت أكثر معلوماتية *more informative* للمستثمرين عند تحديد قيمة الشركة، وذلك مقارنة بالقيمة المعلوماتية لها قبل تطبيق المعيار، مما يوفر دليلاً ميدانياً على أن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) أدى إلى تحسين جودة الأرباح المحاسبية ،مقاسة بالقيمة المعلوماتية لها.

### ١٠-٤-٢- الإختبارات الإحصائية وتحليل نتائج فروض البحث

يتناول هذا الجزء تصميم وتنفيذ وعرض وتحليل نتائج الإختبارات الإحصائية لفروض البحث. وذلك من خلال عرض وتحليل نتائج الإحصاء الوصفية لمتغيرات البحث، ثم عرض وتحليل نتائج الإختبارات الإحصائية لفروض البحث.

### ١٠-٤-٢-١-١ عرض وتحليل نتائج الإحصاء الوصفية لمتغيرات البحث

تتمثل متغيرات البحث في كل من قيمة الاستحقاق الاختياري، القيمة الدفترية للسهم، ربحية السهم، وسعر السهم لشركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة. ويعرض الجدول رقم (٣) التالي، ملخص نتائج الإحصاء الوصفية لمتغيرات البحث مبوبة حسب الفترة الزمنية محل الدراسة والقطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه شركات العينة.

### جدول ٣: ملخص نتائج الإحصاء الوصفية لمتغيرات البحث مبوبة حسب الفترة الزمنية محل

#### الدراسة والقطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه شركات العينة

القطاع الاقتصادي	السنة	٢٠١٧			٢٠١٨		
		الاحتراف المعياري	المتوسط	أعلى قيمة	الاحتراف المعياري	المتوسط	أعلى قيمة
المواد الأساسية	مقدار الاستحقاق الاختياري	١٩٣,١٤٢	٨٢,١٩٩,٤٣٧	٣٢١,٩١٧,٣٥١	٢٣٢,٠٩٢	١٢٧,٣٨٦	١٠,٢٦٠,٩٣٥
	نصيب السهم في الربح	٦,١٤	١,٢٠	١,٥٧	٤,٦٤	٧,١٧	٠,٨٤
	سعر السهم	٩,٢١	٢,٨١	٢١,٥٢	٨,٠١	١٢٣,٨٠	٢٣,٩٢
	القيمة المقررة للسهم	٣,٢٠٠٧	٠,١٤٥٦	٠,٥٠٦١	٠,٠٠٠٩	٣,٢١٧٩	٠,١٤٤٦
الاتصالات، والمرافق العامة والنقل والطاقة	مقدار الاستحقاق الاختياري	٢٩٩,٥٣٧,٠٠٠	٣٤,٦٩٩,٤٨٠	٨١٧,٤٤١,٦١٤	٢٣٣,٩٢٧	١٥١,٨٧٣	٣١,٦٠٧,٣٣٧
	نصيب السهم في الربح	٠,٩٢	١,٥٦	١,٤١	١,٦٤	٥,٣٩	١,٣١
	سعر السهم	٧,١٧	٣,٤٥	١٩,٣٥	١١,٠٤	١٠٧,٢٠	٣,٠٣
	القيمة المقررة للسهم	٠,٠٠٠٠	٠,٢٧٢٩	٠,٤٢٧٢	٠,٠٠٦٩	١,٤١٩٥	٠,٢٥٣٥
السلع الرأسمالية والسلع طويلة الأجل	مقدار الاستحقاق الاختياري	٢٨٥,٦٣٤	٨٣,٢١٦,٧٣٣	١٠٠,٣٢٢,٨٩٨	٣٧٢,٠٦٤	٣٧٢,٠٦٤	٦١,٢٣٦,٢١٧
	نصيب السهم في الربح	٤٧,٨٠٠	٣,٩١	١٣,٢٢	٣,٦٤	٢,٨٠	٠,٥٨
	سعر السهم	٩,٣٢	٥٥,٠٥	١٤,٧٧	٨,٨٥	٧٨,٠٠	٢,٢٥
	القيمة المقررة للسهم	٠,٠٣٥٨	٠,٠١٢٨	٠,٠٠٨٩	٠,٠٠٠٢	٠,٠٣٠٠	٠,٠١٤٤
الخدمات التجارية والمهنية والاستهلاكية والاتصال و الرعاسية الصناعي	مقدار الاستحقاق الاختياري	٢٩٨,١٥٤	٣٣,١٦٠,٠٠٠	١٩٢,٧٩٩,٣٧٤	٨٤٤,٤٢٤	١٨٦,١٨١	٨٤,١٢٧,٣٣٧
	نصيب السهم في الربح	١,١٦	١,٩٢	١,٨٢	١,٣٨	٥,٦٠	١,٣٤
	سعر السهم	١٧,١٧	٤,٤١	٢٥,٨١	١٣,٧٨	٨١,٠٠	٣,٩٩
	القيمة المقررة للسهم	٠,٠٠١٩	٠,٠٢٨٥	٠,٠٢٤١	٠,٠٠١٩	٠,١١٥٥	٠,٠٢٧٢
تجزئة و إنتاج السلع الكمالية والأغذية والأدوية	مقدار الاستحقاق الاختياري	٢٧٢,٠٠٧	١٧,٧٠٤,٢٢٢	٥٩١,٩٧٤,٦٥٤	٢٦٤,٤٥	٢٦٤,٤٥	٤٩,٤٠٩,٢٧٣
	نصيب السهم في الربح	٢,٧٤	٢,٠٣	٢,٧٤	٣,١٤	٨,٠٠	١,٥٠
	سعر السهم	١,٠٥٦	٤,٩٣	٣,٤٧	٣,٦٥	١٥٨,٠٠	٤,٤٨
	القيمة المقررة للسهم	٠,٠٣٥٩	٠,٠٤٣٣	٠,٠٤٧٣	٠,٠٠٣٣	٠,٠٢٨٣	٠,٠٤١٢
إدارة وتطوير العقارات	مقدار الاستحقاق الاختياري	١٩,٧١٦	٧,٠٢٥,٢٢٨	٢٦٤,٥٣٧,٢٢٢	٢٠,٥٣٣	١٧,٦٤٨	٢٥,٥٣١,٧٢٧
	نصيب السهم في الربح	١,٠٤	١,٤٢	١,٠١	١,٤٣	١,٥٣	٠,٥٥
	سعر السهم	٠,٠٢	١,٧٣	٠,٠٧	٠,٩٧	٣,٢٠	٠,٠٨
	القيمة المقررة للسهم	٠,٠١٨٥	٠,٠١٣٤	٠,٠٠٧١	٠,٠١٦٠	٠,١٨٨٢	٠,٠١٥٧

يتضح من الجدول السابق رقم (٣) زيادة متوسط قيمة الاستحقاق الاختياري للشركات العاملة بقطاع المواد الأساسية في سنة ٢٠١٨ (-١٠,٢٦٠,٩٣٥) عن سنة ٢٠١٧ (-٨٢,١٩٩,٤٣٧)، مما يشير الى إنخفاض مستوى جودة الأرباح المحاسبية بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (١٥) مقارنة بمستوى جودتها قبل تطبيق المعيار. بالإضافة الى انخفاض متوسط نصيب السهم في الربح في سنة ٢٠١٨ (٠.٨٤) عن سنة ٢٠١٧ (١.٢٠)، وانخفاض متوسط سعر السهم في سنة ٢٠١٨ (٢.٨٠) عن سنة ٢٠١٧ (٢.٨١)، وانخفاض متوسط القيمة الدفترية في سنة ٢٠١٨ (٠.١٤٤٦) عن سنة ٢٠١٧ (٠.١٤٥٣). كذلك زيادة متوسط قيمة الاستحقاق الاختياري للشركات العاملة بقطاع الاتصالات، والمرافق العامة والنقل والطاقة في سنة ٢٠١٨ (-٣١,٦٠٢,٣٣٧) عن سنة ٢٠١٧ (-٣٤.٦٧٩.٤٨٠)، مما يشير الى إنخفاض مستوى جودة الأرباح المحاسبية بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (١٥) مقارنة بمستوى جودتها قبل تطبيق المعيار. بالإضافة الى انخفاض متوسط نصيب السهم في الربح في سنة ٢٠١٨ (١.٣١) عن سنة ٢٠١٧ (١.٥٦)، وانخفاض متوسط سعر السهم في سنة ٢٠١٨ (٣.٠٣) عن سنة ٢٠١٧ (٣.٩٥)، و متوسط القيمة الدفترية في سنة ٢٠١٨ (٠.٢٧٢٩) عن سنة ٢٠١٧ (٠.٢٥٣٥).

وأيضاً زيادة متوسط قيمة الاستحقاق الاختياري للشركات العاملة بقطاع السلع الرأسمالية والسلع طويلة الأجل في سنة ٢٠١٨ (-٦١,٢٣٦,٢١٧) عن سنة ٢٠١٧ (-٨٣,٢١٦,٧٣٣)، مما يشير الى إنخفاض مستوى جودة الأرباح المحاسبية بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (١٥) مقارنة بمستوى جودتها قبل تطبيق المعيار. بالإضافة الى انخفاض متوسط نصيب السهم في الربح في سنة ٢٠١٨ (٠.٥٨) عن سنة ٢٠١٧ (٣.٩١)، وانخفاض متوسط سعر السهم في سنة ٢٠١٨ (٢.٢٥) عن سنة ٢٠١٧ (٢.٣٠)، و انخفاض متوسط القيمة الدفترية لها في سنة ٢٠١٨ (٠.٠١٢٤) عن سنة ٢٠١٧ (٠.٠١٢٨). بينما انخفض متوسط قيمة الاستحقاق الاختياري للشركات العاملة بقطاع الخدمات التجارية والمهنية والاستهلاكية والاعلام والرعاية الصحية في سنة ٢٠١٨ (-٨٤,١٢٧,٧٣٣) عن سنة ٢٠١٧ (-٣٢,١٦٠.٠٠٠٦)، مما يشير الى زيادة مستوى جودة الأرباح المحاسبية بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (١٥) مقارنة بمستوى جودتها قبل تطبيق المعيار. بالإضافة الى انخفاض متوسط نصيب السهم في الربح في سنة ٢٠١٨ (١.٣٤) عن سنة ٢٠١٧ (١.٩٢)، وانخفاض متوسط سعر السهم في سنة ٢٠١٨ (٤.٦١) عن سنة ٢٠١٧ (٣.٩٩)، وانخفاض متوسط القيمة الدفترية لها في سنة ٢٠١٨ (٠.٠٢٧٢٠) عن سنة ٢٠١٧ (٠.٢٨٥٠).

وكذلك انخفض متوسط قيمة الاستحقاق الاختياري للشركات العاملة بقطاع تجزئة وانتاج السلع الكمالية والأغذية والادوية في سنة ٢٠١٨ (-٢٠,١١٨,٥٠٣) عن سنة ٢٠١٧ (-١٧,٧٠٤,٢٢٢)،

مما يشير الى زيادة مستوى جودة الارباح المحاسبية بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (١٥) مقارنة بمستوى جودتها قبل تطبيق المعيار. بالاضافة الى انخفاض متوسط نصيب السهم في الربح في سنة ٢٠١٨ (١.٥٠) عن سنة ٢١٠٧ (٢.٠٣)، وانخفاض متوسط سعر السهم في سنة ٢٠١٨ (٤.٤٨) عن سنة ٢١٠٧ (٤.٩٣) ، وانخفاض متوسط القيمة الدفترية لها في سنة ٢٠١٨ (٠.٠٤١٢) عن سنة ٢١٠٧ (٠.٠٤٣٣). وأخيراً إنخفاض متوسط قيمة الاستحقاق الاختياري للشركات العاملة بقطاع إدارة وتطوير العقارات في سنة ٢٠١٨ (٢٥,٥٣١,٧٦٧) عن سنة ٢١٠٧ (٧٠,٢٥٧,٢٦٨)، مما يشير الى زيادة مستوى جودة الارباح المحاسبية بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (١٥) مقارنة بمستوى جودتها قبل تطبيق المعيار. بالاضافة الى انخفاض متوسط نصيب السهم في الربح في سنة ٢٠١٨ (٠.٠٥) عن سنة ٢١٠٧ (٠.٤٢)، و انخفاض متوسط سعر السهم في سنة ٢٠١٨ (٠.٠٧٥٧) عن سنة ٢١٠٧ (١.٧٣)، وزيادة متوسط القيمة الدفترية لها في سنة ٢٠١٨ (٠.٠٧٥٧) عن سنة ٢١٠٧ (٠.٠٧٣٤).

#### ١٠-٤-٢-٢ الإختبارات الإحصائية وتحليل نتائج الفرض الأول للبحث

يهدف الفرض الأول للبحث إلى قياس أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) على جودة الأرباح المحاسبية، مقاسة بمقدار الإستحقاق الإختياري، للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي. ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بتطبيق نموذج البحث رقم (١)، على شركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة لتقدير قيمة الإستحقاق الإختياري بالقوائم المالية لكل شركة من شركات العينة في نهاية كل من سنة ٢٠١٧ وسنة ٢٠١٨. ويعرض الجدول السابق رقم (٣) ملخص نتائج الإحصاء الوصفية لقيمة الإستحقاق الإختياري لكل شركة من شركات العينة مبوبة حسب الفترة الزمنية محل الدراسة والقطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه الشركة. ولتحديد ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين قيمة الإستحقاق الإختياري لشركات العينة خلال عامي ٢٠١٧، ٢٠١٨، قام الباحث بتطبيق إختبار "t" لعينتين غير مستقلتين، ويعرض الجدول رقم (٤) التالي، ملخص النتائج الإحصائية للإختبار، مبوبة حسب القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه شركات العينة ، والواردة بالجدول رقم (٢) بملاحق البحث.

**جدول ٤ : ملخص نتائج إختبارات "t" لعينتين غير مستقلتين لشركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة**

معنوية إختبار "ت" لعينتين غير مستقلتين paired sample t-test	القطاعات الاقتصادية
٠.١٢١٠	المواد الأساسية
٠.٦٠٤٠	الاتصالات، والمرافق العامة والنقل والطاقة
٠.٣٩٦٠	السلع الرأسمالية والسلع طويلة الأجل
٠.٦٣٨٠	الخدمات التجارية والمهنية والاستهلاكية والاعلام والرعاية الصحية
٠.٧٧٨٠	تجزئة و انتاج السلع الكمالية والأغذية والادوية
٠.٥٣٥٠	إدارة وتطوير العقارات
٠.٥٥١	القطاعات الاقتصادية ككل

يتضح من تحليل النتائج الإحصائية بالجدول السابق رقم (٤) زيادة قيمة معنوية إختبار "t" لعينتين غير مستقلتين عن ٥% لجميع شركات العينة على مستوى كل قطاع من القطاعات الإقتصادية، كل على حدة، بالإضافة إلى زيادة قيمة معنوية الإختبار عن ٥% على مستوى القطاعات الاقتصادية ككل. مما يشير إلى عدم وجود فروق معنوية بين قيمة الإستحقاق الإختياري للشركات في سنة ٢٠١٧، أى قبل تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، عن قيمه الإستحقاق الإختياري للشركات في سنة ٢٠١٨، أى بعد تطبيق المعيار، ومن ثم ممارسة الشركات المدرجة بسوق الاسهم السعودى لظاهرة إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق المعيار، وذلك بصرف النظر عن طبيعة القطاع الإقتصادى الذى تنتمى اليه الشركة.

وبدمج كل من نتائج الاحصاء الوصفية الواردة بالجدول السابق رقم (٣) والنتائج الاحصائية لإختبار "t" لعينتين غير مستقلتين والواردة بالجدول السابق رقم (٤) يمكن إستخلاص الأدلة الميدانية التالية:

١. ممارسة الإدارة العليا لشركات العينة ظاهرة إدارة الأرباح بالنقص، وذلك بصرف النظر عن طبيعة القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه الشركة، فيما عدا قطاع ادارة وتطوير العقارات، حيث تقوم ادارة الشركات العاملة به بممارسة ظاهرة إدارة الأرباح بالزيادة.

٢. إتساق استراتيجية الإدارة العليا لشركات العينة في ممارسة ظاهرة إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) وذلك بصرف النظر عن طبيعة القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه الشركة. بمعنى أنه إذا كانت إستراتيجية الشركة تتمثل فى الإعتماد على مدخل الاستحقاق المحاسبى بهدف تدنية (أو تعظيم) أرباحها المفصح عنها بالقوائم المالية، فإن هذه

الاستراتيجية لم تختلف في الفترة المالية السابقة لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) وهي سنة ٢٠١٧ ، عن الفترة المالية التي تم فيها تطبيق المعيار وهي سنة ٢٠١٨ .

٣. أدى تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) إلى زيادة غير معنوية في متوسط قيمة الإستحقاق الإختياري، ومن ثم تحقيق انخفاض غير معنوي في جودة الأرباح المحاسبية بعد تطبيق المعيار مقارنة بمستوى جودتها قبل تطبيق المعيار، وذلك للشركات التي تنتمي الى كل من قطاع المواد الأساسية، و قطاع الاتصالات والمرافق العامة و النقل و الطاقة، و قطاع السلع الرأسمالية و السلع طويلة الاجل. بينما أدى تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) إلى انخفاض غير معنوي في متوسط قيمة الإستحقاق الإختياري، ومن ثم تحقيق زيادة غير معنوية بجودة الأرباح المحاسبية بعد تطبيق المعيار مقارنة بمستوى جودتها قبل تطبيق المعيار، وذلك للشركات التي تنتمي إلى كل من قطاع إدارة وتطوير العقارات، قطاع الخدمات التجارية والمهنية والاستهلاكية والاعلام والرعاية الصحية و قطاع تجزئة و انتاج السلع الكمالية والأغذية والادوية.

ومن ثم فان النتيجة العامة التي يمكن استخلاصها من تحليل النتائج الاحصائية للفرض الاول تتمثل في عدم وجود أثر معنوي لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على جودة الأرباح المحاسبية، مقاسة بقيمة الإستحقاق الإختياري ، بالاضافة الى عدم وجود تأثير لتطبيق المعيار على إستراتيجية إدارة الأرباح، أى إتجاه إدارة الأرباح المفصح عنها بالقوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي. ومن ثم قبول الفرض الأول للبحث.

ومما هو جدير بالذكر أن هذه النتيجة تتفق مع نتائج بعض الدراسات السابقة والتي أكدت على أن معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) سيؤدي إلى زيادة نطاق الإعتماد على التقديرات الشخصية للإدارة العليا للشركات عند إتخاذ القرارات المرتبطة بالإعتراف بالإيراد، حيث أن الاعتماد على التقديرات الشخصية للإدارة العليا للشركات يمثل حجر الزاوية عند تطبيق المعايير المبنية على المبادئ والمبينة على القواعد، على حد سواء، عند إتخاذ القرارات المرتبطة بعملية التقرير المالي والتي من بينها الإعتراف بالإيراد (McCarthy and McCarthy, 2014) . ومن ثم سوف تستمر إدارة الأرباح ظاهرة تمارسها الإدارة العليا للشركات عند إتخاذ القرارات المرتبطة بعملية التقرير المالي، طالما يوجد تعارض بدوال المنافع الذاتية للأطراف ذات المصلحة، ومن ثم فإن السؤال المحوري الذي يطرح نفسه " هل يتم ممارسة هذه الظاهرة عند تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) بصورة إيجابية أم سلبية؟"، ويعرض الجزء التالي الإجابة الميدانية على هذا التساؤل.

## ١٠-٤-٢-٢ الإختبارات الإحصائية وتحليل نتائج الفرض الثاني للبحث

جودة الأرباح المحاسبية هو مفهوم متعدد الأبعاد ولهذا فمن الصعب الإعتماد على بديل surrogate واحد لقياس جودة الأرباح المحاسبية، بالإضافة الى أن حوافز الادارة العليا للشركات عند ممارسة ظاهرة إدارة الأرباح قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية، ومن ثم فإن معنوية أو عدم معنوية قيمة الإستحقاق الإختياري من الصعب الاعتماد عليها بمفردها لتقييم أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) على جودة الأرباح المحاسبية. ولهذا يهدف الفرض الثاني للبحث إلى توفير دليل ميداني لأثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) على جودة الأرباح المحاسبية، مقاسة بالقيمة المعلوماتية لها. ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بتطبيق نموذج البحث الوارد بالمعادلة رقم (٢) بهدف توفير دليل ميداني على أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) على القيمة المعلوماتية للأرباح المفصح عنها بالقوائم المالية لشركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة. ويعرض الجدول رقم (٥) التالي، ملخص نتائج تطبيق نموذج البحث الوارد بالمعادلة رقم (٢) ، على شركات العينة، مبنية حسب القطاع الاقتصادي الذي تنتمي اليه كل شركة، والواردة بالجدول رقم (٣) بملاحق البحث.

### جدول (٥) : ملخص نتائج الإختبارات الإحصائية لأثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي

رقم (١٥) على القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية لشركات العينة

خلال الفترة الزمنية محل الدراسة

الصناعات ككل	إدارة وتطوير العقارات	تجزئة و إنتاج السلع الكمالية والأغذية الأموية	الخدمات التجارية والمهنية والاستهلاكية و الاعلام والرعاية الصحية	السلع الرأسمالية والسلع طويلة الأجل	الاتصالات والمرافق العامة والنقل والطاقة	المواد الأساسية		
٠,٠٠٠	٠,٠٤٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	معنوية نموذج الانحدار P. Value	
٠,٣٩٩	٠,٥٤٠	٠,٨٩٥	٠,٥٨٨	٠,٣٨٣	٠,٨٣٢	٠,٧١٩	معامل التحديد ( $R^2$ )	
٠,٦٣٢	٠,٦٨٣	٠,٩٤٦	٠,٧٦٧	٠,٥٣٢	٠,٩١٢	٠,٨٤٨	معامل الارتباط المتعدد (R)	
١٣,٨١١	٤,٠٨٨	٥,٩٨٢	٧,٢٢٨	٥,٢٥٨	٦,٤١٤	٣,٤٠١	القيمة المفردة	$\alpha 4$
٨,٥٦٣	٢,٨٤٩	١,٧٠٥	٣,٠٠٨	٣,٧٢٧	٢,١٨٤	٢,٤٠٧	القيمة المفردة	$\alpha 5$

يتضح من تحليل النتائج الإحصائية الواردة بالجدول السابق رقم (٥) معنوية (٠.٠٠٠) نموذج البحث رقم (٢) ، على مستوى القطاعات الاقتصادية الستة ككل خلال الفترة الزمنية محل الدراسة وذلك بمستوى ثقة ٩٥% ، وهذا ما تؤكدته قيمة معامل التحديد R-square والتي تشير إلى أن نسبة ٣٩.٩% من التغير في المتغير التابع، سعر السهم، ترجع إلى التغير في قيمة المتغيرات المستقلة لنموذج البحث السابق رقم (٢) ، وكذلك ارتفاع قيمة معامل الارتباط ٦٣.٢% بين المتغير التابع، سعر السهم، وكل من القيمة الدفترية و ربحية السهم كمتغيرات مستقلة لنموذج البحث السابق رقم (٢). بالإضافة إلى وجود قيمة موجبة لمعاملات المتغيرات التفاعلية لنموذج البحث رقم (٢) ،  $\alpha 5$  ،  $\alpha 4$  ،  $\alpha$  ، وقدرها (١٣.٨١١) ، (٨.٥٦٣) على التوالي ، حيث تفرز القيمة الموجبة لهذه المعاملات دليلاً ميدانياً على أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) أدى إلى زيادة القيمة المعلوماتية للارباح المحاسبية ممثلة في كل من القيمة الدفترية للسهم و ربحية السهم لشركات العينة بصرف النظر عن طبيعة القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه.

وعلى مستوى كل قطاع إقتصادي، يتضح من تحليل النتائج الإحصائية الواردة بالجدول السابق رقم (٥) معنوية (٠.٠٠٠) نموذج البحث رقم (٢) ، للشركات التي تنتمي إلى قطاع المواد الأساسية خلال الفترة الزمنية محل الدراسة ، وذلك بمستوى ثقة ٩٥% ، وهذا ما تؤكدته قيمة معامل التحديد R-square والتي تشير إلى أن نسبة ٧١.٩% من التغير في المتغير التابع، سعر السهم، ترجع إلى التغير في قيمة المتغيرات المستقلة لنموذج البحث السابق رقم (٢) ، وكذلك ارتفاع قيمة معامل الارتباط ٨٤.٨% بين المتغير التابع، سعر السهم، وكل من القيمة الدفترية و ربحية السهم كمتغيرات مستقلة لنموذج البحث السابق رقم (٢). بالإضافة إلى وجود قيمة موجبة لمعاملات المتغيرات التفاعلية لنموذج البحث رقم (٢) ،  $\alpha 5$  ،  $\alpha 4$  ،  $\alpha$  ، وقدرها (٣.٤٠١) ، (٢.٤٠٧) على التوالي. حيث تفرز القيمة الموجبة لهذه المعاملات دليلاً ميدانياً على أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) أدى إلى زيادة القيمة المعلوماتية للارباح المحاسبية ممثلة في القيمة الدفترية للسهم و ربحية السهم للشركات التي تنتمي إلى قطاع المواد الأساسية. كذلك معنوية (٠.٠٠٠) نموذج البحث رقم (٢) ، للشركات التي تنتمي إلى قطاع الاتصالات والمرافق العامة و النقل و الطاقة ، خلال الفترة الزمنية محل الدراسة وذلك بمستوى ثقة ٩٥% ، وهذا ما تؤكدته قيمة معامل التحديد R-square والتي تشير إلى أن نسبة ٨٣.٢% من التغير في المتغير التابع، سعر السهم، ترجع إلى التغير في قيمة المتغيرات المستقلة لنموذج البحث السابق رقم (٢) ، وكذلك ارتفاع قيمة معامل الارتباط ٩١.٢% بين المتغير التابع، سعر السهم، وكل من القيمة الدفترية و ربحية السهم كمتغيرات مستقلة لنموذج البحث السابق رقم (٢). بالإضافة إلى وجود قيمة موجبة لمعاملات المتغيرات التفاعلية لنموذج البحث رقم (٢) ،  $\alpha 5$  ،  $\alpha 4$  ،  $\alpha$  ، وقدرها (٦.٤١٤) ،

(٢٠١٨٤) على التوالي. حيث تفرز القيمة الموجبة لهذه المعاملات دليلاً ميدانياً على أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) أدى إلى زيادة القيمة المعلوماتية للارباح المحاسبية ممثلة في القيمة الدفترية للسهم و ربحية السهم للشركات التي تنتمي الى قطاع الاتصالات والمرافق العامة والنقل والطاقة. بينما بلغت معنوية نموذج البحث رقم (٢) ، للشركات التي تنتمي إلى قطاع السلع الرأسمالية و السلع طويلة الأجل (٠.٠٠٢) ، خلال الفترة الزمنية محل الدراسة وذلك بمستوى ثقة ٩٥% ، وهذا ما تؤكدته قيمة معامل التحديد R-square والتي تشير إلى أن نسبة ٣٨.٣% من التغير في المتغير التابع، سعر السهم، ترجع إلى التغير في قيمة المتغيرات المستقلة لنموذج البحث السابق رقم (٢) ، وكذلك إرتفاع قيمة معامل الإرتباط ٥٣.٢% بين المتغير التابع، سعر السهم، وكل من القيمة الدفترية و ربحية السهم كمتغيرات مستقلة لنموذج البحث السابق رقم (٢). بالإضافة إلى وجود قيمة موجبة لمعاملات المتغيرات التفاعلية لنموذج البحث رقم (٢) ،  $\alpha_4$  ،  $\alpha_5$  ، وقدرها (٥.٢٥٨) ، (٣.٧٢٧) على التوالي. حيث تفرز القيمة الموجبة لهذه المعاملات دليلاً ميدانياً على أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) أدى إلى زيادة القيمة المعلوماتية للارباح المحاسبية ممثلة في القيمة الدفترية للسهم و ربحية السهم للشركات التي تنتمي الى قطاع السلع الرأسمالية و السلع طويلة الاجل. كما بلغت معنوية نموذج البحث رقم (٢) ، للشركات التي تنتمي إلى قطاع الخدمات التجارية والمهنية و الاستهلاكية و الاعلام و الرعاية الصحية (٠.٠٠٠) ، خلال الفترة الزمنية محل الدراسة وذلك بمستوى ثقة ٩٥% ، وهذا ما تؤكدته قيمة معامل التحديد R-square والتي تشير إلى أن نسبة ٥٨.٨% من التغير في المتغير التابع، سعر السهم، ترجع إلى التغير في قيمة المتغيرات المستقلة لنموذج البحث السابق رقم (٢) وكذلك إرتفاع قيمة معامل الإرتباط ٧٦.٧% بين المتغير التابع، سعر السهم، وكل من القيمة الدفترية و ربحية السهم كمتغيرات مستقلة لنموذج البحث السابق رقم (٢). بالإضافة إلى وجود قيمة موجبة لمعاملات المتغيرات التفاعلية لنموذج البحث رقم (٢) ،  $\alpha_4$  ،  $\alpha_5$  ، وقدرها (٧.٢٢٨) ، (٣.٠٠٨) على التوالي. حيث تفرز القيمة الموجبة لهذه المعاملات دليلاً ميدانياً على أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) أدى إلى زيادة القيمة المعلوماتية للارباح المحاسبية ممثلة في القيمة الدفترية للسهم و ربحية السهم للشركات التي تنتمي إلى قطاع الخدمات التجارية والمهنية والاستهلاكية و الاعلام و الرعاية الصحية. وكذلك معنوية نموذج البحث رقم (٢) ، للشركات التي تنتمي إلى قطاع تجزئة و انتاج السلع الكمالية و الأغذية و الادوية (٠.٠٠٠) ، خلال الفترة الزمنية محل الدراسة وذلك بمستوى ثقة ٩٥% ، وهذا ما تؤكدته قيمة معامل التحديد R-square والتي تشير إلى أن نسبة ٨٩.٥% من التغير في المتغير التابع، سعر السهم، ترجع إلى التغير في قيمة المتغيرات المستقلة لنموذج البحث السابق رقم (٢) ، وكذلك إرتفاع قيمة معامل الإرتباط ٩٤.٦% بين المتغير التابع، سعر السهم، وكل من القيمة



الدفترية و ربحية السهم كمتغيرات مستقلة لنموذج البحث السابق رقم (٢). بالإضافة إلى وجود قيمة موجبة لمعاملات المتغيرات التفاعلية لنموذج البحث رقم (٢)،  $\alpha_4$ ،  $\alpha_5$  ، وقدرها (٥.٩٨٢)، (١.٧٠٥) على التوالي. حيث تفرز القيمة الموجبة لهذه المعاملات دليلاً ميدانياً على أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) أدى إلى زيادة القيمة المعلوماتية للإرباح المحاسبية ممثلة في القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم للشركات التي تنتمي الى قطاع تجزئة و إنتاج السلع الكمالية والأغذية والادوية. وأخيراً معنوية نموذج البحث رقم (٢)، للشركات التي تنتمي الى قطاع إدارة وتطوير العقارات (٠.٤٠)، خلال الفترة الزمنية محل الدراسة وذلك بمستوى ثقة ٩٥% ، وهذا ما تؤكد قيمة معامل التحديد R-square والتي تشير إلى أن نسبة ٥٤% من التغير في المتغير التابع، سعر السهم، ترجع إلى التغير في قيمة المتغيرات المستقلة لنموذج البحث السابق رقم (٢) ، وكذلك ارتفاع قيمة معامل الارتباط ٦٨.٣% بين المتغير التابع، سعر السهم، وكل من القيمة الدفترية و ربحية السهم في الريح كمتغيرات مستقلة لنموذج البحث السابق رقم (٢). بالإضافة إلى وجود قيمة موجبة لمعاملات المتغيرات التفاعلية لنموذج البحث رقم (٢)،  $\alpha_4$ ،  $\alpha_5$  ، وقدرها (٤.٠٨٨) ، (٢.٨٤٩) على التوالي. حيث تفرز القيمة الموجبة لهذه المعاملات دليلاً ميدانياً على أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) أدى إلى زيادة القيمة المعلوماتية للإرباح المحاسبية ممثلة في القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم للشركات التي تنتمي الى قطاع إدارة وتطوير العقارات.

ومن ثم فان النتيجة العامة التي يمكن استخلاصها من تحليل النتائج الاحصائية لاختبارات الفرض الثاني، تتمثل في أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) أدى إلى تحسين القيمة المعلوماتية للإرباح المحاسبية، مفاة بقيمة كل من القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم في نهاية فترة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) وهي سنة ٢٠١٨، وذلك مقارنة بالقيمة المعلوماتية لها بالفترة السابقة لتطبيق المعيار .

وبدمج نتائج الاختبارات الاحصائية لفروض البحث معاً، يتضح أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) لم يؤثر بصورة معنوية على مستوى جودة الأرباح المحاسبية، مفاة بقيمة الاستحقاق الاختياري للشركات المدرجة في سوق الاسهم السعودي ، وذلك بصرف النظر عن طبيعة القطاع الاقتصادي الذي تنتمي اليه تلك الشركات، ومن ثم يتم قبول الفرض الاول للبحث. بينما أدى تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) إلى تحسين القيمة المعلوماتية للإرباح المحاسبية للشركات المدرجة في سوق الاسهم السعودي، وذلك بصرف النظر عن طبيعة القطاع الاقتصادي الذي تنتمي اليه تلك الشركات ، ومن ثم يتم رفض الفرض الثاني للبحث. ومما هو جدير بالذكر أنه لا يوجد تعارض بين النتائج الاحصائية لفروض البحث وذلك لثلاثة أسباب.

**السبب الاول:** إن عدم وجود تأثير معنوي لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على مستوى جودة الأرباح المحاسبية، و المقاسة بقيمة الاستحقاق الاختياري، ربما يكون بسبب الاعتماد في جمع بيانات الدراسة على سنة واحدة فقط لتطبيق المعيار ، ومن ثم قد يكون للمعيار تأثير معنوي على قيمة الاستحقاق الاختياري ومن ثم على جودة الأرباح المحاسبية في المستقبل مع زيادة سنوات تطبيقه. وهذا التفسير أيدته نتائج بعض الدراسات السابقة منها على سبيل المثال دراسة (Kasztelnik, 2015).

**السبب الثاني:** إن سلوك الإدارة العليا عند ممارسة ظاهرة إدارة الأرباح قد يكون إيجابياً لتوصيل رسائل معينة للمستثمرين بالأسواق المالية ومن ثم تعظيم قيمة الشركة في الاجل الطويل أو سلبياً لتعظيم دالة المنافع الذاتية الخاصة بها. ولهذا قد لا يؤثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على مقدار الاستحقاق الاختياري كمقياس لجودة الأرباح المحاسبية بصورة معنوية، ولكن قد يكون للمعيار تأثير على طبيعة ونطاق الإفصاح عن الإيراد من العقود مع العملاء ومن ثم زيادة القيمة المعلوماتية لرقم الربح المحاسبى المفصح عنه بالقوائم المالية ، على الرغم من ممارسة الادرة العليا للشركات ظاهرة ادارة الأرباح.

**السبب الثالث:** تأكيد مجموعة من الدراسات في أدبيات المحاسبة على ان جودة الأرباح هي مفهوم متعدد الابعاد (Rutledge, 2016; Ta, 2014) ومن ثم فان الآثار الاقتصادية لظاهرة ما ، مثل تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، على جودة الأرباح المحاسبية قد يكون لها تأثير على بديل proxy معين لجودة الأرباح المحاسبية دون الاخر وهذه ما أكدته النتائج الاحصائية لاختبارات فروض البحث.

وبناءً على النتائج الميدانية السابقة، يمكن إستخلاص النتيجة العامة للبحث في أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) أدى إلى تحسين جودة الأرباح المحاسبية حيث أصبحت الأرباح المفصح عنها بالقوائم المالية للشركات أكثر معلوماتية للمستثمرين والاطراف الاخرى ذات المصلحة ، وذلك بصرف النظر عن طبيعة القطاع الاقتصادي الذي تنتمي اليه تلك الشركات.

## ١١ - النتائج والتوصيات

تناول البحث دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على جودة الأرباح المحاسبية، حيث تبلور هدف البحث في الإعتماد على مفهوم نظرية الوكالة في تطوير إطار لدراسة وتحليل و التنبؤ بأثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على جودة الأرباح المحاسبية، ثم تطبيق الإطار على الشركات المدرجة بسوق الاسهم السعودي.

ولقد ساهم البحث من خلال تحليل نتائج الإختبارات الإحصائية لفروض البحث فى تقديم أدلة ميدانية لأثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على جودة الأرباح، والتي يمكن تلخيصها فى نتيجتين رئيسيتين. حيث تتمثل النتيجة الأولى فى عدم وجود أثر معنوى لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على قيمة الاستحقاق الإختيارى كقياس لجودة الأرباح المفصح عنها بالقوائم المالية للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودى ، وذلك بصرف النظر عن طبيعة القطاع الإقتصادى الذى تنتمى إليه. بينما تتمثل النتيجة الثانية فى وجود أثر معنوى لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على القيمة المعلوماتية للأرباح المفصح عنها بالقوائم المالية للشركات المدرجة بسوق الاسهم السعودى ، وذلك بصرف النظر عن طبيعة القطاع الإقتصادى الذى تنتمى إليه.

وبناءً على النتائج الميدانية السابقة، يمكن إستخلاص النتيجة العامة للبحث فى وجود أثر معنوى لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على جودة الأرباح المحاسبية، مقاسة بالقيمة المعلوماتية لها. حيث أصبحت الأرباح المفصح عنها بالقوائم المالية للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودى، بعد تطبيق المعيار، أكثر معلوماتية للمستثمرين والأطراف الأخرى ذات المصلحة، وذلك بصرف النظر عن طبيعة القطاع الإقتصادى الذى تنتمى إليه تلك الشركات.

وفى ضوء الإطار النظرى والنتائج الميدانية للبحث، يوصى الباحث بأهمية دراسة وتحليل الآثار الإقتصادية للإصدارات والتعديلات الجديدة لمعايير التقارير المالية الدولية على جودة القوائم المالية بصفة عامة والأرباح المحاسبية بصفة خاصة.

هذا ويقترح الباحث بعض الإتجاهات البحثية المستقبلية المرتبطة بدراسة وتحليل الآثار الإقتصادية لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، منها على سبيل المثال دراسة أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات. كذلك دراسة أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على جودة الأرباح المحاسبية وبعض المتغيرات البيئية الخارجية المحيطة بالشركات مثل مخاطر الأعمال أو مستوى المنافسة بأسواق المنتجات، حيث أن لهذه المتغيرات علاقة مباشرة بتطبيق إطار الاعتراف بالإيراد الوارد بالمعيار. بالإضافة إلى دراسة أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على طبيعة ونطاق معلومات الإيرادات المفصح عنها بالقوائم المالية.

## المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية

- إبراهيم، نبيل (٢٠١٥)، " تطوير التحاسب الضريبي لنتائج أعمال العقود طويلة الأجل في ظل المعيار رقم 15 IFRS " الإيرادات من العقود مع العملاء " ، من إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، مجلة البحوث المالية والضريبية، الجمعية المصرية للمالية والضرائب، مصر، العدد (١٠٠) ، ص ص : ١٠١ : ١٤٦ .
- الرشدي، طارق (٢٠١٦)، " أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم : ( 15 ) على قائمة الدخل فى شركات المقاولات - دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي ، مصر ، مجلد (٢٠) ، عدد (٣) ، ص ص : ٥٧٩ - ٢٩٦ .
- الصاوى، عفت (٢٠١٥)، " دراسة واختبار أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم 15 الإيرادات من العقود مع العملاء على بعض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من منظور المعنيين بإعداد واستخدام القوائم المالية " ، مجلة البحوث المحاسبية ، جامعة طنطا - كلية التجارة - قسم المحاسبة ، عدد (٢) ، ص ص : ٣٥٧ - ٤١٥ .
- المليجي، هشام (٢٠١٥) ، "مشكلات التحاسب الضريبي عن إيرادات شركات الحوسبة السحابية في ضوء معيار التقرير المالي رقم (١٥) المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء"، المؤتمر الضريبي الثاني والعشرين، تطوير النظام الضريبي المصري في ضوء متطلبات الاستثمار والتنمية، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، القاهرة- العباسية، ص ص : ٢٤-١ .
- خليل، على ؛ إبراهيم، منى ، (٢٠١٧)، "قياس أثر تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء IFRS 15 على استدامة الأرباح المحاسبية ، دليل من البيئة المصرية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة ، جامعة بنى سويف عدد (١) ،يناير، ص ص : ٣١٢-٣٥٦ .
- رضوان، أحمد ،(٢٠١٣)، "أثر جودة المراجعة على أساليب إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية " ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد (٣٧)، العدد (٣)، ص ص : ٣٤٧-٤١٩ .

صالح، رضا وآخرون، (٢٠١٧)، "أثر تطبيق المعيار الدولي (IFRS 15) علي جودة الأرباح: دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية"، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد (٣)، ص ٥٣-١.

عبد السلام، كمال (٢٠١٨)، "أثر الإمتثال للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 15 على جودة المعلومات المحاسبية وتعظيم قيمة المنشأة في قطاع الإتصالات المصرية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، عدد (٢)، ص ص : ٨٠-١٠١.

عبد المنعم، سعيد (٢٠١٠)، "أثر معيار الإيراد من العقود مع العملاء IFRS 15 على جودة المعلومات المحاسبية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، الجزء الأول، السنة التاسعة عشر، يوليو، ص ص : ٢٠٠-٢٦٧.

عوض، أسامة، وآخرون (٢٠١٥)، "دراسة مقارنة لمعايير المحاسبة عن الإيراد وأثرها على جودة التقارير المالية" المجلة المصرية للدراسات التجارية، مصر، مجلد (٣٩)، عدد (٤)، ص ص : ٣٨٥-٤٢٠.

عوض، أمال (٢٠١٦)، "تقييم أثر تطوير معايير المحاسبة عن الإيرادات على تحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المالية: دراسة استكشافية في البيئة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة، مجلد (٢٠)، عدد (١)، أبريل، ص ص : ٥٣١-٥٨٥.

عيد، سالم (٢٠١٨) (أ)، "أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم ١٥ "الإيراد من العقود مع العملاء" على جودة التقارير المالية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية و البيئية، مصر، مجلد (٩)، عدد (٢)، ص ص : ١٩٩-٢٢٠.

عيد، سالم (٢٠١٨) (ب)، "أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٥ "الإيراد من العقود مع العملاء" على الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية و البيئية، مصر، مجلد (٩)، عدد (٢)، ص ص : ٢٢١-٢٤٠.

معايير التقارير المالية الدولية، (٢٠١٨)، إطار مفاهيم التقرير المالي، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

هاشم، هبة (٢٠١٨)، " تقييم وتحليل معيار التقرير المالي الدولي ١٥ IFRS (الإيرادات من العقود مع العملاء) وأثره على مصداقية وجودة التقارير المالية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة، مجلد (٢٢) ، عدد (١) ،ابريل، ص ص : ٤٠٨-٣٥٦ .

هيكل، فوزي (٢٠١٥)، " تقييم أثر الإفصاح عن إيرادات العقود مع العملاء على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة المنشأة وفق معيار التقرير المالي الدولي : IFRS 15 دراسة ميدانية" ، *مجلة البحوث المحاسبية* ، جامعة طنطا - كلية التجارة، عدد (2) ،ديسمبر، ص ص : ٣٥٦-٣١٢ .

هيئة سوق المال السعودية، تداول، <http://www.tadawul.com.sa>

### ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Altaji, F., and Saleh. H.,(2019), "The impact of the implementation of international financial reporting standards no.15 on improving the quality of accounting information", *Management Science Letters*, No.9, PP.2369-2382.

Bohusova, H., and Danuse, N., (2009), “ US GAAP AND IFRS CONVERGENCE IN THE AREA OF REVENUE RECOGNITION”, *ECONOMICS and MANAGEMENT* , 14, PP.12-19.

Cheng , C., and LI, S., (2014),“Does Income Smoothing Improve Earnings Informativeness? – A Comparison between the US and China Markets”, *China Accounting and Finance Review Special Issue Conference for their helpful comments and suggestions*, PP.128-147.

Clarkson, P., Hanna, J.D., Richardson, G.D. and Thompson, R. ,(2011), “The impact of IFRS adoption on the value relevance of book value and earnings”, *Journal of Contemporary Accounting and Economics*, Vol. 7 No. 1, PP. 1-17.

- Cristin, N.,( 2015), "The Accounting for Revenues and Impact of Fair Value", ***Ovidius University Annals***, Economic Sciences Series , Volume XV, Issue 1, PP.852-857.
- Dahlén , V., and Daniel , B.,( 2017)," Earnings Management preand post IFRS Adoption - Results from Sweden, Finland and Norway" , ***Master's Thesis***, Department of Business Studies, Uppsala University, PP.1-68.
- Derun, I. , (2017) , " Improvement of the essence of professional judgment in accounting of Ukraine", ***Technology audit and production reserves***, 2(4 (34)), PP.25-29.
- Fangshu, Z., (2015) , "Review of U.S. GAAP and IFRS Convergence: Revenue Recognition Aspects", ***Research Journal of Management Sciences***, Vol. 4(5), May, PP. 21-36.
- Farichah, F., (2017), " Relationship of Earnings Management and Earnings Quality before and after IFRS Implementation in Indonesia " , ***European Research Studies Journal*** ", Volume XX, Issue 4B, PP. 70 – 81.
- Fisher, K., (2014), "A New Model For Revenue Recognition: Key Changes To Generally Accepted Accounting Principles", ***Available At Ssrn 2438118***, PP.1-25.
- Fladt, G., and Heintges, S., (2016), "Revenue from contracts with customers – A comprehensive look at the new revenue model Transportation and Logistics industry supplement", ***<https://www.pwc.de/de/newsletter/kapitalmarkt/assets/in-depth-ifs-15-transportation-logistics-supplement.pdf>***, PP.1-20.
- Gallistel, D., Phan, T., Bartlett, G., and Dodd, J., (2012), "Iasb & Fasb Convergence Project Revenue Recognition", ***Drake Management Review***, (2), 1., PP.1-15.

- Haggenmüller, S., (2019), "Revenue recognition under IFRS 15 A critical evaluation of predefined purposes and implications for improvement", *PhD, University of Gloucestershire*, PP.1-424.
- Henry, T., David, M., and Mona, S., (2019), " Pirate Wireless: Revenue Recognition in the Telecommunications Industry", *Accounting Perspectives*, Vol. 18 No. 1, PP.7-12.
- Holzmann, O. and Munter, P., (2014) , "New Revenue Recognition Guidance", *The Journal of Corporate Accounting and Finance*, September / October, PP. 73-76.
- Holzmann, O. and Ramnath ,S. , (2013), "An Update on the FASB's and IASB's Joint Revenue Recognition Project", *online in Wiley Online Library , DOI 10.1002/jcaf.21864*,PP.1-30.
- Holzmann, O., and S. Ramnath, 2013," An update on the FAŞB's and IASB's joint revenue recognition project", *Journal of Corporate Accounting and Finance*, (May/June), PP.87-91.
- Houqe, N., (2017), "A review of the current debate on the determinants and consequences of mandatory IFRS adoption", *International Journal of Accounting and Information Management* ,Vol. 26 No. 3,PP. 413-442.
- International Accounting Standards Board ,2018," The Conceptual Framework for Financial Reporting", *London: IFRS Foundation*.
- International Accounting Standards Board, (1979), " IAS 11 : Accounting for Construction Contracts", *London: IFRS Foundation*.
- International Accounting Standards Board, (1982) , " IAS 18 : Revenue Recognition ", *London: IFRS Foundation*.
- International Accounting Standards Board, 2014,"International Financial Reporting Standard 15: Revenue from Contracts with Customers", *London: IFRS Foundation*.



- Jonick, C., and Debra, B.,(2018), " The New Accounting Standard for Revenue Recognition: Do Implementation Issues Differ for Fortune 500 Companies? ", **Wiley Periodicals, Inc., DOI 10.1002/jcaf.22330.**, PP.1-30.
- Kasztelnik, K., (2015) , "The Value Relevance of Revenue Recognition under International Financial Reporting Standards", **Accounting and Finance Research**, Vol. 4, No. 3, PP.88-98.
- Khamis, A., (2016), "Perception of Preparers and Auditors on New Revenue Recognition Standard IFRS 15 : Evidence From Egypt", **Jurnal Dinamika Akuntansi dan Bisnis**, Vol. 3(2), 2016, PP. 1-18.
- Knorová, K., (2016), "Do Czech Companies Disclose Revenue in Accordance with IFRS Requirements?" , **European Financial and Accounting Journal**, University of Economics, vol. 2016(3), PP. 69-84.
- Kothari, P., Mizik, N., and Roychowdhury, S. ,(2016), "Managing for the moment: The role of earnings management via real activities versus accruals in seo valuation", **The Accounting Review**, 91(2), PP.559-586.
- KPMG, (2015), " Accounting for revenue is changing: Impact on transport companies", May , <https://assets.kpmg.com/content/dam/kpmg/pdf/2015/06/revenue-leaflet-transport.pdf>, PP.1-10.
- Kulikova, L., Grigoryeva, L., and Gubaidullina, A., (2014), " The interrelation between the professional judgment of the accountant and the quality of financial reporting", **Mediterranean Journal of Social Sciences**, 5(24), 61. PP.1-20.
- McCarthy, M. and McCarthy, R., (2014), "Financial Statement Preparers' Revenue Decisions: Accuracy in Applying Rules – Based Standards and the IASB-FASB Revenue Recognition Model", **Journal of Accounting and Finance**, Vol. 14(6), PP. 21-43.

- Munter, P., (2016), "The New Revenue Recognition Standard: Implications for Healthcare Companies", *Management Accounting Quarterly*, V O L . 1 7 , N O . 2, PP.30-39.
- Murtini,H., and , Lusiana , 2016, "Earning Management and Value Relevance Before and After the Adoption of IFRS in Manufacturing Company in Indonesia", *An Interdisciplinary Journal on Applied Business and Economics Research*, Vol 5(1) , PP. 241-250
- Nadia, T., (2018) , " IFRS 15 EARLY ADOPTION AND ACCOUNTING INFORMATION: CASE OF REAL ESTATE COMPANIES IN DUBAI ", *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, Volume 22, Issue 1,PP.1-12.
- Oyedokun, G., (2016), "Revenue Recognition Paradox: A Review of IAS 18 and IFRS 15", *SSRN Electronic Journal*, PP.1-26.
- PWC ,(2016), "revenue recognition survey – Readiness update, impacts and remaining challenges",[https://www.pwc.com/hu/hu/szolgaltatask/ifrs/ifrs\\_15/kiadvanyok/2016\\_revenue\\_recog.pdf](https://www.pwc.com/hu/hu/szolgaltatask/ifrs/ifrs_15/kiadvanyok/2016_revenue_recog.pdf), PP.1-12.
- Rutledge, R., Khondkar, E., and Kim, t., (2016), "The FASB's and IASB's New Revenue Recognition Standard: What Will Be the Effects on Earnings Quality, Deferred Taxes, Management Compensation, and on Industry-Specific Reporting?", *The Journal of Corporate Accounting and Finance*, September /October, PP.43-48.
- Schipper, K.A., Schrand, C.M., Shevlin, T., and T.J. Wilks, 2009," Reconsidering revenue recognition", *Accounting Horizons*, (23) (1), PP.55-68.
- Ta, H., (2014) , "Effects of IFRS Adoption on Earnings Quality Evidence from Canada", *Thesis of Ph.D., Drexel University*, June,PP. 1-199.

- Tokareva T., and Okhramovich O. , (2018) , "IFRS 15 «REVENUE FROM CONTRACTS WITH CUSTOMERS»: NEW APPROACH – ES TO REVENUE RECOGNITION" , ***The practical science edition Independent AUDITOR*** , No. 23 (I), PP.34-42.
- Tutino, M., Regoliosi, C., , Mattei , G., Paoloni , N., and Pompili, M., (2019), "Does the IFRS 15 impact earnings management? Initial evidence from Italian listed companies", ***African Journal of Business Management***, Vol. 13(7), PP. 226-238.
- Tysiac, K., (2017) , " Revenue recognition: A complex effort", ***Journal of accountancy***, 223(3), 67.,PP.1-6.
- Umoren, A., and Ekwere, E., (2015), "IFRS Adoption and Value Relevance of Financial Statements of Nigerian Listed Banks ", ***International Journal of Finance and Accounting***, 4(1), PP.1-7.
- Wagenhofer, A., (2014), “The role of revenue recognition in performance reporting”, ***Accounting and Business Research***, Vol. 44, No. 4, PP.349-379.
- Zang, A.,(2012),” Evidence on the trade-off between real activities manipulation and accrual-based earnings management”, ***The Accounting Review***, 87(2),PP. 675-703.
- Zeff, S., (1978), “The rise of economic consequences”, ***The Journal of Accountancy***, December , PP.56-63.

## ملاحق البحث

### جدول ١: أمثلة لدور عنصر التقدير الشخصي للإدارة العليا في إتخاذ القرارات المرتبطة بتطبيق إطار الاعتراف بالإيراد وفق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥)

<p>وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥)، يتم المحاسبة عن الإيراد من عقد مع عميل ما، إذا توافر في العقد مجموعة من الشروط منها " التحقق من إمكانية حصول الشركة على مبلغ العوض (سعر المعاملة)، الذي سيكون لها حق فيه مقابل السلع أو الخدمات التي سيتم تحويلها إلى العميل من خلال تنفيذ العقد، وعند تقييم إمكانية حصول العميل على العوض، فإنه يجب على الشركة أن تأخذ في الحسبان فقط قدرة العميل ونيتته في أن يسدد ذلك المبلغ عندما يصبح مستحقاً (معيار التقرير المالي الدولي (١٥)، الفقرة: ٩)". ويتضح من هذا الشرط أن تقييم مدى قدرة العميل على سداد مبلغ العوض سيكون في ظل ظروف عدم التأكد، ومن ثم فإن الإدارة العليا للشركة سوف تعتمد على خبرتها السابقة في التعامل مع العميل وظروف الصناعة التي تنتمي إليها، لتكوين وإصدار تقديراتها الشخصية فيما يتعلق بتقدير معدل احتمال حصول مبلغ العوض من العميل. بالإضافة إلى ذلك لم يتضمن المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥)، المستوى المقبول لإحتمال حصول مبلغ العوض من العميل، على سبيل المثال هل يساوي ٥٠%، ٧٠%، ٩٠%، و الذي في ضوءه يتم المحاسبة عن الإيراد وفق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥)، وإنما ترك ذلك كأحد الخيارات الإدارية عند تطبيق المعيار.</p>	<p>الخطوة الأولى: - تحديد العقد مع العميل</p>
<p>تطلب الفقرة (٢٢) للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥)، قيام الإدارة العليا للشركة، عند نشأة العقد مع العميل، تحديد كل تعهد بتحويل سلعة أو خدمة من الممكن تمييزها بذاتها أو سلسلة السلع أو الخدمات التي يمكن تمييزها بذاتها ومتماثلة بشكل كبير ولها نفس نمط التحويل إلى العميل و التي يتضمنها العقد ، على أنها التزامات أداء. ومما هو جدير بالذكر أنه في حالة إختلاف توقيت نقل السيطرة على سلعتين (خدمتين) أو أكثر، فإن التحديد السليم وفصل التزامات الأداء، سواء كانت ضمنية أو صريحة، في العقد مع العميل، سيمثل محور الارتكاز لإتخاذ قرارات الإدارة المرتبطة بقياس والإعتراف بالإيراد من العقد في التوقيت المناسب. حيث قد يؤدي الفشل في تحديد والمحاسبة عن التزامات الأداء المختلفة التي يتضمنها أحد العقود إلى الاعتراف بالإيراد من العقد في توقيت غير صحيح، ومن ثم فقدان الفوائد المالية لخاصية التوقيت الملائم. فعلى سبيل المثال قد يتضمن العقد بين الشركة (س) والشركة (ص) قيام الشركة (س) بتصنيع وتركيب خط إنتاجي للشركة (ص)، على أن تقوم الشركة (س) بخدمات الصيانة لمدة ثلاث سنوات تالية لتاريخ التركيب، وذلك بقيمة إجمالية مقدارها ٥ مليون جنية. في هذه الحالة يجب على الشركة (س) تبويب إلتزامات العقد مع الشركة (ص) إلى إلتزامين وهما الإلتزام بتركيب الخط الإنتاجي والإلتزام بصيانته لمدة ثلاث سنوات. وفي هذه الحالة سيكون هناك إختلاف في توقيت نقل السيطرة (والذي يمثل توقيت الاعتراف بالإيراد وفقاً لمتطلبات المعيار) على التزامي الأداء بالعقد.</p> <p>كذلك قد تتضمن بعض العقود مع العملاء نوعين من الإلتزامات. حيث يتمثل النوع الأول في التزامات الأداء الصريحة والتي تعكس تعهدات صريحة بالعقد تتضمن تحويل السلع أو الخدمات التي تتعهد بها الشركة إلى العميل. بينما يتمثل النوع الثاني في إلتزامات الأداء الضمنية والتي تعكس تعهدات العقد التي تُفهم ضمناً من خلال الممارسات التجارية المعتادة للشركة. ولهذا قد يكون من السهل فصل إلتزامات العقود مع العملاء في بعض الصناعات (مثل تجارة التجزئة)، بينما يتطلب تحديد السلع والخدمات المميزة بذاتها في قطاعات</p>	<p>الخطوة الثانية: - تحديد التزامات الأداء</p>

<p>صناعية أخرى (مثل الاتصالات وتقنية المعلومات والتطوير العقاري) ممارسة الإدارة العليا تقديرها الشخصي إستناداً إلى الحقائق والظروف ذات الصلة بالعقد والصناعة التي تنتمي إليها.</p>	
<p>سعر المعاملة هو قيمة العوض (في صورة مبالغ ثابتة أو مبالغ متغيرة أو كليهما)، والذي تتوقع الشركة أن يكون لها حق فيه، مقابل تحويل سلع أو خدمات متعهد بها إلى العميل، باستثناء المبالغ التي يتم تحصيلها بالنيابة عن طرف ثالث. وعند تقدير الجزء المتغير، يمكن لإدارة الشركة استخدام طريقة القيمة المتوقعة أو طريقة القيمة الأكثر احتمالاً. ومما هو جدير بالذكر أن تطبيق أي من الطريقتين، كأحد الخيارات الإدارية، يعتمد على الأخذ في الحسبان جميع المعلومات المتاحة (التاريخية، والحالية، والمتوقعة) للشركة، بالإضافة إلى الإعتماد على عنصر التقدير الشخصي للإدارة العليا لتقدير أثر عدم التأكد على مبلغ العوض الممكن تحقيقه مستقبلاً. حيث يمكن أن يتغير العوض المتعهد به إذا كان حق الشركة في العوض يتوقف على وقوع أو عدم وقوع حدث مستقبلي (المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥): الفقرات من ٤٦ إلى ٧٠). فعلى سبيل المثال، إذا قامت إحدى الشركات التجارية ببيع ٢٠٠ وحدة من المنتج (س) بسعر ٤٠٠ جنيه للوحدة (تكلفة الوحدة ٢٤٠ جنيه) مع حق العميل في رد المنتج خلال ٦٠ يوم من تاريخ البيع و إسترداد كامل الثمن. وباستخدام طريقة المبلغ الأكثر احتمالاً قدرت الشركة أن العميل سيقوم برد ٢.٥% من الوحدات المباعة خلال فترة الرد، في هذه الحالة تقوم الشركة بالمحاسبة عن الإيراد من عملية البيع كما يلي:-</p> <p>١- الإعتراف بالإيراد في يوم نقل السيطرة بمبلغ ٧٨.٠٠٠ جنيه (١٩٥ وحدة * ٤٠٠ جنيه)</p> <p>٢- الإعتراف في يوم نقل السيطرة بالتزام رد مبلغ Refund Liability، على سبيل المثال كمردودات مبيعات متوقعة بمبلغ ٢.٠٠٠ جنيه (٥ وحدة * ٤٠٠ جنيه). على أن يتم تعديل رصيد التزام رد المبلغ (و التغير المقابل في سعر المعاملة)، في نهاية كل فترة مالية، وذلك بناءً على التغيرات في الظروف المحيطة بتنفيذ العقود مع العملاء.</p> <p>٣- الإعتراف في يوم نقل السيطرة بمبلغ ١.٢٠٠ جنيه (٥ وحدة * ٢٤٠ جنيه) كأصل حق رد (مثل مردودات المخزون المتوقعة)، على أن يخفض بهذا المبلغ تكلفة المبيعات التي يتم الإعتراف بها في سنة البيع. وفي نهاية كل فترة مالية يجب على الشركة تحديث قياس الأصل حق رد الناشئ عن التغيرات في التوقعات عن المنتجات التي سيتم إرجاعها.</p> <p>ومن ثم فإن أحد القضايا المحورية في تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) هو تقدير قيمة العوض المتغير ومن ثم قيمة الإيرادات التي يتم التقرير عنها بالقوائم المالية.</p>	<p>الخطوة الثالثة: - قياس سعر المعاملة</p>
<p>يجب على الشركة تخصيص سعر المعاملة على إلتزامات الأداء، والمحددة بالخطوة الثانية، وذلك بإستخدام أسعار البيع النسبية المستقلة للسلع أو الخدمات المحددة بالعقد. وأفضل دليل على سعر البيع المستقل هو السعر القابل للملاحظة المباشرة عندما تباع الشركة تلك السلعة أو الخدمة بشكل منفصل في ظروف مشابهة إلى عملاء مشابهيين. وعندما يكون سعر البيع المستقل غير قابل للرصد بشكل مباشر، يمكن لإدارة الشركة أن تقدر سعر البيع المستقل بإستخدام أي من المداخل التالية كأحد الخيارات الإدارية:-</p> <p>١. مدخل التقويم المعدل للسوق. حيث يعتمد هذا المدخل على تقدير سعر البيع المستقل بإستخدام أسعار المنافسين أو على أساس السعر الذي سيكون العميل راغباً في دفعه مقابل تلك السلع أو الخدمات.</p> <p>٢. مدخل التكلفة المتوقعة زائداً الهامش. حيث يعتمد هذا المدخل على التنبؤ بالتكاليف</p>	<p>الخطوة الرابعة: - تخصيص سعر المعاملة على التزامات الأداء للعقد</p>

٢- حيث يقصد بالقيمة المتوقعة " مجموع المبالغ المرجحة بنسبة احتمالها مضروب في نطاق مبالغ العوض الممكنة".  
بينما يقصد بالمبلغ الأكثر ترجيحاً " المبلغ الوحيد الأكثر ترجيحاً في نطاق مبالغ العوض الممكنة، أي النتيجة الوحيدة الأكثر ترجيحاً للعقد"

<p>المتوقعة للوفاء بالتزام الأداء ثم إضافة هامش ربح مناسب لتقدير سعر البيع المستقل له.</p> <p>٣. مدخل القيمة المتبقية. حيث يعتمد هذا المدخل في تقدير سعر البيع المستقل على طرح مجموع أسعار البيع المستقلة القابلة للملاحظة للسلع أو الخدمات الأخرى المتعهد بها من إجمالي سعر المعاملة المحدد بالعقد.</p> <p>(المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥)، ٢٠١٤، فقرات: من ٧٣ الى ٨٠)</p> <p>فعلى سبيل المثال إذا قامت إحدى الشركات بالتعاقد على بيع منتجين معاً لآحد عملائها وهما المنتج (أ)، المنتج (ب) وذلك بمبلغ ٤٠٠ جنية (سعر المعاملة). وكان سعر البيع المستقل للمنتج (أ) يمكن ملاحظته وتم تقييمه بمبلغ ٢٧٥ جنية، بينما المنتج (ب) لا يمكن ملاحظة سعر البيع المستقل له. وفقاً لمتطلبات المعيار قامت الشركة بتقدير سعر البيع المستقل للمنتج (ب) بمبلغ ٢٢٥ جنية وذلك باستخدام مدخل التكلفة المتوقعة زائداً هامش الربح. في هذه الحالة يكون سعر الصفقة الإجمالي ٥٠٠ جنية ويتم تخصيصه بين كلا المنتجين كمايلي: -</p> <p>المنتج أ: (٢٧٥ جنية ÷ ٥٠٠ جنية) × ٤٠٠ جنية = ٢٢٠ جنية</p> <p>المنتج ب: (٢٢٥ جنية ÷ ٥٠٠ جنية) × ٤٠٠ جنية = ١٨٠ جنية</p> <p>ومما هو جدير بالذكر أن تطبيق أى من مدخل التقييم المعدل للسوق أو مدخل التكلفة المتوقعة زائداً الهامش يتم في ظروف عدم التأكد ومن ثم ضرورة الإعتماد على التقدير الشخصي للإدارة العليا عند إتباع أي منهما. بالإضافة إلى أن تطبيق كل مدخل من المداخل الثلاثة السابقة سيؤدى إلى وصول الإدارة العليا للشركة إلى تقديرات مختلفة للأسعار النسبية للالتزامات الأداء المحددة بعقد معين. ومن ثم فإن السماح للإدارة العليا بإختيار المدخل الملائم لتقدير الأسعار النسبية للالتزامات الاداء بالعقود مع العملاء سيؤثر على قيمة الإيرادات التي يتم التقرير عنها في نهاية الفترة المالية، وذلك بإفتراض وجود إتساق في توقيت نقل السيطرة للالتزامات الاداء التي يتضمنها العقد مع العميل. ولكن في حالة عدم وجود إتساق في توقيت نقل السيطرة للالتزامات الاداء التي يتضمنها العقد مع العميل، مثل حالة بيع شريحة بيانات للانترنت لمدة سنتين بالإضافة إلى جهاز لاب توب، فإن وجود خيارات إدارية فيما يتعلق بإختيار المدخل الملائم لتقدير الأسعار النسبية للالتزامات الاداء سيؤثر على كل من قيمة وتوقيت الإعتراف بالإيرادات، ومن ثم إمكانية نقل الإيرادات بين الفترات الزمنية، وفي هذه الحالة ستقوم الإدارة باختيار الطريقة التي تمكنها من إدارة الأرباح إما بصورة إنتهازية أو بصورة رشيدة.</p>	
<p>تقوم إدارة الشركة بالاعتراف بالإيراد عند قيام الشركة بتحويل السلعة أو الخدمة ( أو مجموعة السلع أو الخدمات) المتعهد بها إلى عميل. ويعتبر الأصل قد تم تحويله عندما يستطيع العميل السيطرة على ذلك الأصل. ومن ثم يجب على إدارة الشركة أن تقرر عند نشأة العقد، ما إذا كانت سوف تفي بالتزام (التزامات) الأداء عند نقطة محددة من الزمن أى في تاريخ محدد، وهنا يجب عليها أن تعترف بالإيراد من العقد مع العميل في ذلك التاريخ، أم انه سيتم الوفاء بالتزام (التزامات) الاداء خلال مدى زمني معين، ومن ثم يجب على إدارة الشركة الإعتراف بالإيراد من العقد على مدار الزمن، وذلك من خلال قياس مدى التقدم نحو الوفاء بالتزام (التزامات) الاداء.</p> <p>وفى هذا السياق تضمن المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) مجموعتين من الطرق، يمكن أن تعتمد الإدارة على أي منهم، في قياس مدى التقدم فى الوفاء بالتزام (التزامات) الاداء. حيث يطلق على المجموعة الأولى " طرق المخرجات"، والتي تعتمد فى الإعتراف بالإيراد من العقد مع العميل على أساس القياس المباشر لقيمة السلع أو الخدمات المحولة حتى تاريخه للعميل، منسوبة إلى السلع أو الخدمات المتبقية المتعهد بها بموجب العقد. بينما يطلق</p>	<p>الخطوة الخامسة الاعتراف بالإيراد من العقود</p>

<p>على المجموعة الثانية "طرق المدخلات" والتي تعتمد في الاعتراف بالإيراد من العقد مع العميل، على أساس قياس قيمة مدخلات الشركة للوفاء بالتزام الأداء منسوبة إلى مجموع المدخلات المتوقعة للوفاء بالتزام الأداء المحدد بالعقد أو ما يطلق عليها نسبة الاتمام. (المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥)، ٢٠١٤، فقرات: من ٣١ إلى ٤٣)</p> <p>ولقد سمح المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) للإدارة العليا للشركات باستخدام أى من طرق المدخلات أو طرق المخرجات في قياس مدى التقدم في الوفاء بالتزام (التزامات) الأداء، وهذا مطابق للمتعرف عليه في الممارسات الحالية للاعتراف بالإيراد. ولكن مقارنة بالممارسات الحالية للإعتراف بالإيراد، فإن المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) عدل مفهوم الإعتراف بالإيراد على مرور الزمن، وذلك لأنه لم يعد الإعتراف بالإيراد على مرور الزمن طبقاً للمعيار الجديد، بالرجوع إلى نسبة الاتمام بصورة تلقائياً، ولكن أصبح يعتمد على مفهوم تحويل السيطرة إلى العميل، وفي ظل هذه الظروف فإن عنصر التقدير الشخصي للإدارة العليا سوف يتم استخدامه على نطاق واسع لتحديد توقيت تحويل السيطرة على الأصل إلى العميل. فعلى سبيل المثال هل يتم تحويل السيطرة إلى العميل عند بلوغ نسبة اتمام للعقد ١٠% أم ٣٠% أم ٥٠% أم ...!</p>
--

(المصدر: من إعداد الباحث)

## جدول ٢: النتائج الإحصائية لاختبار The paired sample t-test لشركات العينة خلال

الفترة الزمنية محل الدراسة

١ - قطاع :- المواد الأساسية

Paired Samples Statistics					
		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	DIS.ACC , 2017	-82199	40	3.21917	5.08996
	DIS.ACC , 2018	-10261	40	3.75745	5.94105

Paired Samples Correlations				
		N	Correlation	Sig.
Pair 1	DIS.ACC , 2017 & DIS.ACC , 2018	40	.985	.000

Paired Samples Test									
		Paired Differences				t	df	Sig. (2-tailed)	
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
					Lower				Upper
Pair1	DIS.ACC , 2017 - DIS.ACC , 2018	204099	8.13810	1.28675	56169.942-	4.64368	1.586	39	.121

٢- قطاع :- الاتصالات، والمرافق العامة والنقل والطاقة

Paired Samples Statistics					
		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	DIS.ACC , 2017	-34679	13	8.17442	2.26718
	DIS.ACC , 2018	-31602	13	6.53045	1.81122

Paired Samples Correlations				
		N	Correlation	Sig.
Pair 1	DIS.ACC , 2017 & DIS.ACC ,2018	13	.985	.000

Paired Samples Test									
		Paired Differences					t	df	Sig. (2 tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
Pair 1	DIS.ACC ,2017 DIS.ACC ,2018	-3.07714	2.08054	5.77038	-1.56497	9.49545	-.533	12	.604

٣- قطاع :- السلع الرأسمالية والسلع طويلة الاجل

Paired Samples Statistics					
		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	DIS.ACC , 2017	-83217	15	1.00323	25903.26
	DIS.ACC , 2018	-61236	15	1.06002	27369.63

Paired Samples Statistics					
		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	DIS.ACC , 2017	-83217	15	1.00323	25903.26
	DIS.ACC , 2018	-61236	15	1.06002	27369.63

Paired Samples Test									
		Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
Pair1	DIS.ACC ,2017 DIS.ACC ,2018	-2.19805	97300.735	25122.941	-75863.816	31902.83485	-.875	14	.396



٤ - قطاع :- الخدمات التجارية والمهنية والاستهلاكية والاعلام والرعاية الصحية

Paired Samples Statistics					
		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	DIS.ACC , 2017	-32166	15	1.92799	49780.58433
	DIS.ACC , 2018	-84128	15	2.56208	66152.63384

Paired Samples Correlations				
		N	Correlation	Sig.
Pair 1	DIS.ACC , 2017 & DIS.ACC , 2018	15	-.730	.002

Paired Samples Test									
		Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
Pair 1	DIS.ACC , 2017 – DIS.ACC , 2018	5.19617	4.18224	1.07985	-1.79643	2.83567	.481	14	.638

٥ - قطاع :- تجزئة ونتاج السلع الكمالية والأغذية والادوية

Paired Samples Statistics					
		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	DIS.ACC,2017	-17704	17	5.91975	1.43575
	DIS.ACC,2018	-20119	17	4.59409	1.11423

Paired Samples Correlations				
		N	Correlation	Sig.
Pair 1	DIS.ACC , 2017 & DIS.ACC,2018	17	.810	.000

Paired Samples Test									
		Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
Pair 1	DIS.ACC , 2017 – DIS.ACC , 2018	241428	3.47965	84393.825	-1.54764	2.03050	.286	16	.778

٦- قطاع :- إدارة وتطوير العقارات

Paired Samples Statistics					
		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	DIS.ACC , 2017	70257	8	2.64054	93357.10292
	DIS.ACC , 2018	25532	8	2.21932	78464.76881

Paired Samples Correlations				
		N	Correlation	Sig.
Pair 1	DIS.ACC , 2017 & DIS.ACC , 2018	8	.694	.046

Paired Samples Test									
		Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
Pair 1	DIS.ACC , 2017 – DIS.ACC , 2018	447255	1.93973	68579.787	-1.17440	2.06891	.652	7	.535

٧- القطاعات الاقتصادية ككل

Paired Samples Statistics					
		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	DIS.ACC , 2017	-75897	108	3.53122	3.39792
	DIS.ACC , 2018	-81040	108	3.30541	3.18063

Paired Samples Correlations				
		N	Correlation	Sig.
Pair 1	DIS.ACC , 2017 & DIS.ACC , 2018	108	.968	.000

Paired Samples Test									
		Paired Differences					t	df	Sig. (2 tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
Pair 1	DIS.ACC ,2017 DIS.ACC ,2018	514276	8.92543	85884.976	-1.18829	2.21685	.599	107	.551

جدول ٣: يوضح نتائج الاختبارات الاحصائية لاثـر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) على القيمة المعلوماتية للارباح المحاسبية لشركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة

١- قطاع :- المواد الأساسية

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.848 <sup>a</sup>	.719	.700	12.37850

a. Predictors: (Constant), P x EPSi,t , P, BVPSi,t , P x BVPSi,t , EPSi,t

ANOVA <sup>b</sup>						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	29035.734	5	5807.147	37.899	.000 <sup>a</sup>
	Residual	11338.812	74	153.227		
	Total	40374.546	79			

a. Predictors: (Constant), P x EPSi,t , P, BVPSi,t , P x BVPSi,t , EPSi,t

b. Dependent Variable: SP

Coefficients <sup>a</sup>						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	15.863	2.496		6.356	.000
	BVPSi,t	16.962	4.644	.378	3.652	.000
	EPSi,t	8.145	1.498	.667	5.437	.000
	P	4.311	3.274	.096	1.317	.192
	P x BVPSi,t	3.401	6.580	.055	.517	.607
	P x EPSi,t	2.407	1.876	-.164	1.283	.203

a. Dependent Variable: SP

٢- قطاع:- الاتصالات، والمرافق العامة والنقل والطاقة

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.912 <sup>a</sup>	.832	.790	9.92524

a. Predictors: (Constant), P x EPSi,t , BVPSi,t , P, EPSi,t , P x BVPSi,t

ANOVA <sup>b</sup>						
Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	9780.875	5	1956.175	19.858	.000 <sup>a</sup>
	Residual	1970.208	20	98.510		
	Total	11751.083	25			

a. Predictors: (Constant), P x EPSi,t , BVPSi,t , P, EPSi,t , P x BVPSi,t

b. Dependent Variable: SP

Coefficients <sup>a</sup>						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	10.035	4.203		2.388	.027
	BVPSi,t	1.838	7.628	.038	.241	.812
	EPSi,t	12.194	2.310	.788	5.278	.000
	P	-.739	5.701	-.017	-.130	.898
	P x BVPSi,t	6.414	10.050	.106	.638	.531
	P x EPSi,t	2.184	3.162	.121	.691	.498

a. Dependent Variable: SP

٣- قطاع :- السلع الرأسمالية والسلع طويلة الاجل

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.532 <sup>a</sup>	.383	.234	15.67368

a. Predictors: (Constant), P x EPSi,t , EPSi,t , P, BVPSi,t , P x BVPSi,t

ANOVA <sup>b</sup>						
Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	2329.433	5	465.887	5.896	.002 <sup>a</sup>
	Residual	5895.946	24	245.664		
	Total	8225.379	29			

a. Predictors: (Constant), P x EPSi,t , EPSi,t , P, BVPSi,t , P x BVPSi,t

b. Dependent Variable: SP

Coefficients <sup>a</sup>						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	25.634	8.275		3.098	.005
	BVPSi,t	72.018	512.813	.191	.725	.475
	EPSi,t	.431	.344	.241	1.252	.223
	P	9.068	10.962	.274	.827	.416
	P x BVPSi,t	5.258	715.704	.216	.580	.567
	P x EPSi,t	3.727	2.396	.291	1.555	.133

a. Dependent Variable: SP

#### ٤- قطاع :- الخدمات التجارية والمهنية والاستهلاكية والاعلام والرعاية الصحية

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.767 <sup>a</sup>	.588	.503	17.48569

a. Predictors: (Constant), P x EPSi,t , BVPSi,t , P, EPSi,t , P x BVPSi,t

ANOVA <sup>b</sup>						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	10489.817	5	2097.963	6.862	.000 <sup>a</sup>
	Residual	7337.981	24	305.749		
	Total	17827.798	29			

a. Predictors: (Constant), P x EPSi,t , BVPSi,t , P, EPSi,t , P x BVPSi,t

b. Dependent Variable: SP

Coefficients <sup>a</sup>						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	35.609	7.939		4.485	.000
	BVPSi,t	358.312	199.329	.360	1.798	.085
	EPSi,t	10.514	2.633	.767	3.994	.001
	P	-9.487	11.298	-.195	-.840	.409
	P x BVPSi,t	47.228	67.264	.329	1.299	.206
	P x EPSi,t	3.008	3.715	.002	.009	.993

a. Dependent Variable: SP

٥ - قطاع :- تجزئة ونتاج السلع الكمالية والأغذية والادوية

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.946 <sup>a</sup>	.895	.876	13.29021

a. Predictors: (Constant), P x EPSi,t , BVPSi,t , P, EPSi,t , P x BVPSi,t

ANOVA <sup>b</sup>						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	42247.908	5	8449.582	47.838	.000 <sup>a</sup>
	Residual	4945.631	28	176.630		
	Total	47193.539	33			

a. Predictors: (Constant), P x EPSi,t , BVPSi,t , P, EPSi,t , P x BVPSi,t

b. Dependent Variable: SP

Coefficients <sup>a</sup>						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	22.654	4.502		5.032	.000
	BVPSi,t	13.316	49.422	.024	.269	.790
	EPSi,t	12.841	1.214	.921	10.575	.000
	P	-.282	6.156	-.004	-.046	.964
	P x BVPSi,t	5.982	6.914	.053	.538	.595
	P x EPSi,t	1.705	1.715	.038	.411	.684

a. Dependent Variable: SP

٦ - قطاع :- إدارة وتطوير العقارات

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.683 <sup>a</sup>	.540	.310	11.31722

a.Predictors: (Constant), P x EPSi,t , BVPSi,t , P, EPSi,t , P x BVPSi,t

ANOVA <sup>b</sup>						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	659.384	5	131.877	5.030	.040 <sup>a</sup>
	Residual	1280.795	10	128.079		
	Total	1940.178	15			

a. Predictors: (Constant), P x EPSi,t , BVPSi,t , P, EPSi,t , P x BVPSi,t

b. Dependent Variable: SP

Coefficients <sup>a</sup>						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	14.029	6.932		2.024	.071
	BVPSi,t	109.369	63.310	.633	1.728	.005
	EPSi,t	.504	4.447	.042	.113	.032
	P	1.903	9.348	.041	.097	.925
	P x BVPSi,t	4.088	91.313	-.278	.592	.037
	P x EPSi,t	2.849	6.506	.154	.438	.671

a. Dependent Variable: SP

٧ - القطاعات الاقتصادية ككل

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.632 <sup>a</sup>	.399	.385	20.3667096

a.Predictors: (Constant), P x EPSi,t , BVPSi,t , P, EPSi,t , P x BVPSi,t

ANOVA <sup>b</sup>						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	57830.460	5	11566.092	27.883	.000 <sup>a</sup>
	Residual	87108.601	210	414.803		
	Total	144939.060	215			

a. Predictors: (Constant), P x EPSi,t , BVPSi,t , P, EPSi,t , P x BVPSi,t

b. Dependent Variable: SP

Coefficients <sup>a</sup>						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	29.926	2.051		14.590	.000
	BVPSi,t	23.351	5.712	.316	4.088	.000
	EPSi,t	.837	.367	.132	2.279	.024
	P	7.509	2.958	.145	2.539	.012
	P x BVPSi,t	13.811	8.200	.137	1.684	.044
	P x EPSi,t	8.563	1.072	.504	7.991	.000

a. Dependent Variable: SP